تقييم اقتصادي للكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي الحكومي في مصر مع التركيز على جامعة الأزهر

د. زينب صالح الأشوح(*)

مقدمـــة

حظيت مصر بنشوء أقدم جامعة تقليدية في العالم وهي جامعة (أون) أو عين شمس وكان ذلك في عهد الفراعنة ثم تلتها جامعة الإسكندرية في عام ٣٢٠ ق.م ثم نشأت بين ربوعها أقدم جامعة إسلامية في العالم وهي جامعة الأزهر التي بدأت في عام ٩٧٢ م كجامع رسمي للدولة وبعد أقل من أربعة أعوام بدأ نشاطه يتطور الى الشكل الجامعي الذي نبعت منه كثير من التقاليد الجامعية المأخوذ بها حتى الآن كاستنباط منصب كرسي الأستاذية من المقعد الذي كان الشيخ يجلس عليه أثناء محاضرته (سنيه قراعة، ٦٨، ص١٣؛ محمد خفاجي،٨٧، جـــ٢، ص١٧١، فايز مينا، ٢٠٠١، ص١٧، ١٨).

ولقد أصبحت مصر الآن تضم ثلاث عشر جامعة مصرية هي الأزهر، القاهرة، عين شمس، الإسكندرية، أسيوط، حلوان، جنوب الوادي، طنطا، المنصورة، الزقازيق، المنيا، المنوفية، قناة السويس، وذلك بالاضافة الى خمس جامعات خاصة هي الجامعة الأمريكية، وأربع أخريات تم إنشائها في

(*) أستاذ مساعد تقنصتد كلية التجارة بنات جامعة الأزهر

فترة التسعينات هي جامعة ٦ أكتوبر، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، ومصر الدولية .

وتتبع جامعة الأزهر المجلس الأعلى للأزهر برئاسة شيخ الأزهر– كما أولتها الدولة اهتماماً خاصاً بتكليف رئيس الوزراء بالمشاركة في الأشـــراف عليها – بينما تتبع الجامعات الأخرى المجلس الأعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالي (وحدة المعلومات ٢٠٠١/٢٠٠٠، ص١٥؛ مركز المعلومـــات والتوثيق – المفكـــرة الإحصائية، ٢٠٠٠ ص ٢٠؛ مفيد شـــهاب، ٢٠٠٠، ص٣).

وعلى جانب آخر، ففي الربع الأخير من القرن الثامن عشر، بدأت فكرة "القانون العلمي" التي تعتبر العقل البشرى المصدر الوحيد للعلوم، تجتاح كل المجالات العلمية، وتم بموجبها الاستبعاد التام للدين عن المجـــالات العلميـــة والبحثية وانتهى ذلك بالمبالغة في الماديات والبعد عن الروحانيات لدرجة قيام العلماء بتحويل علوم الاقتصاد إلى كتاب مقدس من صنعهم كما صرح بذلك الاقتصادي الأمريكي "كارسون" الذي استنكر ذلك الاتجاه اللاديني حيث يرى انه أثبتت عدم جدواه من خلال التجارب التطبيقية مثل عدم قدرة العلم علـــى التنبؤ بالانهيار المباغت لسوق الأسهم الأمريكية يوم الاثنين ١٩ أكتوبر ٨٧ (روبرت كارسون،٩٤،ص ١٨).

كما أوضحت إحدى الدارسات (زينب الاشـــوح، ٩٦ ص ١٦٣-٢١١) تفشى ظاهرة الأمية الدينية وأثارها المدمرة بين المتعلمين نتيجة للتركيز على التعليم غير القائم على أسس دينية وأخلاقية خاصة فـــي التعلـــيم الجـــامعي المسئول عن تفريخ القوى الماهرة في شكلها النهائي .

ونتيجة لاختلاف الجهة التي تتبعها جامعة الأزهر عما تتبعها الجامعات الأخرى، يختلط على البعض عملية تضمين جامعة الأزهر في قوائم الاحصاءات والدراسات حتى الرسمي منها التي تتناول هيكل التعليم الجامعي في مصر- كما أن تطبيق فكرة "القانون العلمي" تدفع البعض إلى الاعتقاد الساذج بتخلف التعليم الأزهري نتيجة لعدم مسايرته لتلك الفكرة غربية المنشأ في إلغاء الجانب الديني من دراساته . ناهيك عما تواجهه تلك الجامعة الإسلامية العريقة من افتراءات مغرضة من الأطراف المعادية للإسلام أو الموالية لمدرسة الدين أفيون الشعوب .

وبناء على ما سبق، فقد ثارت جدالات كثيرة حول مدى جدوى التعليم الأزهري القائم على أساس ديني خاصة إذا ما قورن بجدوى التعليم التقليدي المناظر في الجامعات المصرية الأخرى - ولقد استحثت تلك الجدالات الباحثة فاستنهضت كل طاقتها البحثية لإنجاز ذلك البحث المتميز وبدلا من الخوض في المناطق الشائكة حول تحليل الجدوى الفعلية للعلوم الدينية، وغير الدينية تتم هنا محاولة للوقوف على صورة تقييمية محايدة بلغة عملية قياسية مقبولة للجميع، وذلك باستخدام المنظورات الاقتصادية للتحليل وللتقييم المستهدف .

الهدف من الدراسة:

توضح دراسات التكلفة والعائد والفاعلية للتعليم أن هناك نوعين من الكفاءة المرتبطة بأي نظام تعليمي - كفاءة داخلية وترتبط بالعلاقة بين الإنتاج

يقدم من خلال ذلك النظام والمدخلات التي تـدخل فـي العمليـة الإنتاجيـة التعليمية وكفاءة خارجية ويقصد بها المنافع المتراكمة الفردية والاجتماعيـة التي يمكن تحققها على المدى الطويل كنتائج للعملية التعليمية ولكن في نطاق خارج النظام التعليمي (مثال: زينب الاشوح، ٩٤،ص١٤٦-١٥١).

وفى حالة تقييم نظام تعليمي ما، يصعب تناول شقي الكفاءة التعليميـة بشقيها الداخلي والخارجي خاصة في الأبحاث الفردية المحـدودة . وإيمانـا بأهمية الكفاءة الداخلية وارتفاع مستواها كشرط أساسي وضروري لتحقيـق مستويات مرتفعة للكفاءة الخارجية بالشكل المستهدف، تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي في مصر كهيكـل عـام لأعلـى الدرجات العلمية، ويستهدف أن تقارن بوحداته، الكفـاءة الداخليـة لجامعـة الأزهر التي يتركز اهتمام الدراسة عليها كجزء هام من الهيكـل التعليمـي المعنى .

منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على أساس تحليل مقارن للكفاءة التعليمية الداخليـة فـي جامعة الأزهر مقارنة بها في الجامعات المصرية الأخرى مع إضافة صور تقييمية للوضع المعنى تتعلق بجامعة الأزهر وحدها كخطوة إستكمالية لتحديد وضع الكفاءة التعليمية داخل هذه الجامعة التي يدور حولها المحور الرئيسي للدراسة والكفاءة التعليمية ليست متغيرا وحدا قابلا للقياس وللتقييم كمؤشـر موحد، وبالتالي يتم تقييمها في الدراسة الحالية باستخدام بعـض المؤشـرات التي تنطوي على تأثيرات متبادلة أو متداخلة مع العملية التعليمية الجامعيـة

والأطراف البشرية المنتجة من خلال تلك العملية (الدارسون) والمنتجة لها (أعضاء هيئة التدريس والمعاونون)، والمنظمة لحركتها (العاملون) من خلال تطبيق الأدوات التحليلية الملائمة للاستخدام في التقييم الاقتصادي .

وعلى ضوء ما سبق يتضمن التقييم المستهدف تحديد بعض أوجه التكاليف والمنافع للعملية التعليمية داخل الجامعات المصرية، ثم تقصى بعض الاختلالات في العلاقات الممثلة لعملية الإنتاج التعليمي كمؤشرات على جودة الأداء التعليمي . ثم ننتقل إلى التركيز على جامعة الأزهر باستخدام بعض المؤشرات الدالة على أوضاع المساهمين في إتمام العملية التعليمية وتنظيمها كمؤشرات للأداء التعليمي نتيجة للتأثيرات المتبادلة بينهما. ولدواعي الحياد يتم استكمال الصورة المستهدفة بعرض آراء الدراسات الأخرى حول الجامعة المستهدف تقييمها.

أهمية الدراسة:

كان التعليم حتى وقت قريب بمثابة أحد الخدمات أو الحقوق المستهدف تقديمها للمواطنين، إلا أنه اصبح في الوقت الحالي أحد أسلحة الحروب المعاصرة والمستقبلية وأحد الوسائل الأمنية الاستراتيجية التي يمكن أن تلعب دورا جوهريا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية أيضا (زينب الاشوح، ٩٤، ص ١٤٦-١٥٩؛ وزارة التعليم، ٩٣، ص ١٩). وما من شك في أن التعليم الجامعي يعتبر أهم المراحل التعليمية فمن خلاله يتم تفريخ المنتج النهائي من مهارات بشرية ومعارف متطورة بالكيفية المستهدفة

سياسياً وأمنياً واجتماعياً. وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي في مصر في إطار التطورات العالمية والتعليمية المتلاحقة، نلاحظ أن الدراسات الاقتصادية تكتفي غالبا - إن تناولته – بالبحث في آثاره الخارجية المتعلقة بجانب الكفاءة الخارجية مهملة جانب الكفاءة الداخلية التي تعتبر أساساً لما قبلها . كما لوحظ عدم إعطاء اهتمام بحثي متكافي بين الجامعات المصرية خاصة فيما يتعلق بجامعة الأزهر - وإن حدث فمن منطلق هجومي لأسباب أيديولوجية غالبا .

من هنا تتجلى أهمية الدراسة الحالية حيث تهتم بتقديم صورة تقييمية شاملة للجامعات المصرية، وتركز على دراسة الجانب المهمل منها الذي يتعلق بالكفاءة الداخلية، كما تعطي جامعة الأزهر حقها في الرعاية البحثية وفي إبراز دورها الحقيقي في مجال الإنتاج التعليمي بغض النظر عن كونه ديني أو غير ديني كما يحاول الكثيرون حصرها في نطاق الجدال حوله.

نطاق الدراسة:

على الرغم من أهمية التعليم في جميع مراحله، إلا أن التعليم الجامعي يتسم بأهمية خاصة نتيجة لتربعه على قمة درجات السلم التعليمي الرأسي الذي يطمح للوصول إليه الغالبية العظمى من الدارسين . ومن ناحية أخرى، فما زال التعليم الحكومي يتربع على عرش سوق الخدمات التعليمية المعنية في مصر حيث يقوم بتقديم تلك الخدمات ثلاثة عشر جامعة مصرية حكومية في مقابل خمس جامعات خاصة تختلف عن الجامعات الحكومية في أستهدفها الأساسي للربح . وعلى الرغم من انتساب جامعة الأزهر إلى هيكل التعليم

الجامعي الحكومي، إلا أنها تنفرد عن غيرها بترجيح التعليم الديني كأساس جوهري للتعليم فيها مما يجعلها دائما أكثر الجامعات مثارا للجدالات وللحوارات التقييمية .

وبناء عليه، تهتم الدراسة الحالية بتقييم الكفاءة الداخلية للتعليم في المرحلة **الجامعية** كأعلى المراحل؛ اقتصارا على الجامعات **الحكومية** لارتفاع أهميتها النسبية عن الجامعات الخاصة في مصر من ناحية ولاختلاف طبيعة الهيكلين من ناحية أخرى؛ مع التركيز على **جامعة الأزهر** كأكثر الجامعات مثارا للجدل وللحوار .

خطة الدراسة:

بناء على ما سبق، تتكون الدراسة من أربعة فصول يعرض أولها بعض أشكال التكاليف والمنافع للعملية التعليمية داخل الجامعات المصرية، ثم يتم توضيح بعض الاختلالات المؤثرة على الأداء التعليمي في الفصل الثاني،يليه فصل حول أوضاع المعلمين والعاملين بالجامعة، ثم فصل ختامي حول بعض سلبيات نظام التعليم الجامعي للأزهر وبعض إيجابياته وتنتهي الدراسة بتقديم بعض المقترحات التي يؤمل أن يستفيد بها المسئولون بالدولة وبالجامعة في تعظيم منافع الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي .

الفصل الأول

بعض التكاليف والمنافع للعملية التعليمية داخل الجامعات المصرية

مقدمة :

يرى البعض أن التعليم يمكن أن يكون سلعة أو خدمة استهلاكية أو استثمارية (حازم الببلاوي، ٢٠٠٠، ص١٨٢). ولكننا نميل إلى اعتباره **كخدمة استثمارية** حيث أنه ينطوي على عمليات غير منظورة كما أن قطاع التعليم عادة ما يندرج في الإحصاءات الرسمية في قائمة الخدمات. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٠، ص٧٤) ٠

وأيا ما كانت طبيعته، فإن التعليم يعتبر وسيلة هامة لاستثمار رأس المال البشري وذلك في مقابل تكاليف تدفع من قبل الدارسين أو الدولة أو دافعي الضرائب، أو جميع الأطراف معا . كما أن له مردود عادة ما يكون فرديا (على الدارسين) واجتماعيا (بانتشار آثاره على المجتمع ككل). ويمكن لذلك المردود أن يمتد من النطاق المحلي الى النطاق الدولي كما يحدث في حالة التبادل الدولي للعلوم والثقافات والدارسين من الجنسيات المختلفة (عابدية خياط،٨٣، ص١٢٦؛ محمد محروس، ٩٠،ص ٣٧؛حازم الببلاوي، ٢٠٠٠، ص١٨٤).

هذا، وقد اعتبر آدم سميث أن التعليم وسيلة لاكتساب القدرات وبالتالي فإن ما ينفق على تعليم الفرد أو تدريبه يعتبر رأس مال ثابت مستثمر في البناء الفعال لشخصية الدارس وخلق مواهب متميزة فيه يمكن أن تعتبر فيما

بعد جزءا من ثروة هذا الفرد وثروة المجتمع الذي يقيم فيه (آدم سميث، ٣٧، ص٢٦٥).

وبناء عليه، فإنه يمكن تقييم الاستثمار في التعليم الجامعي في مصر بالاستعانة بأسلوب التكلفة العائد كما يتضح من العرض التالي.

١/١، بعض تكاليف العملية التعليمية داخل الجامعات المصرية

عادة ما يتم تصنيف نفقات التعليم الى تكاليف **مباشرة** مثل مكافآت المعلمين والكتب والأدوات المدرسية والتجهيزات التعليمية ونفقات الامتحانات، وتكاليف **غير مباشرة** مثل مكافآت العاملين من مشرفين وإداريين وعمال.. وتكاليف الإضاءة والصيانة وما شابهها، تكلفة **الفرصة البديلة** التي يضحي بها الطالب أو المؤسسة التعليمية نتيجة لتوجيه الموارد المحدودة المتاحة لدى أي من الطرفين لاستثمار تعليمي معين (زينب الأشوح، ٩٤، ص١٥٢، ١٥٣؛ محمد غنيمة، ٩٦، ص ٢٤٦) .

وعلى ضوء ذلك، سيتم تقييم العملية التعليمية داخل الجامعات المصرية باستخدام بعض المؤشرات المناسبة وهي: الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة من الناتج القومي المحلي، وكنسبة من الإنفاق الحكومي، وكذلك كمتوسط لتكلفة الطالب الجامعي في مصر . وعلى اعتبار أن الرسوب يمثل **فاقد أو إهدار** في القوة البشرية المستثمرة بالتعليم، ستتم الاستعانة بمؤشر ذلك الفاقد (المتمثل في نسبة الراسبين الى المقيدين) للدلالة على تكلفة الفرصة البديلة التي كانت ستتاح للجامعة في حالة عدم إنفاقها المتكرر على ذلك الطالب

نتيجة لرسوبه وفيما يلي موجزا لتكاليف التعليم الجامعي في مصر وفقا للمؤشرات المذكورة سابقا تباعا.

الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة من الناتج القومي : تتجلى أهمية المؤشر في الدلالة على الاهتمام الحقيقي للدولة بالاستثمار في مجال التعليم بوجه عام، وفي السعي الى الاهتمام بأعلى مستوياته على وجه أخص . غير أننا لاحظنا من إحصاءات التعليم للبنك الدولي (٢٠٠٠، ص٧٠،٧١) عدم ارتباط ذلك المؤشر وتطوره بتقدم أو تخلف الدول . فعلى سبيل المثال وجد أن نسبة المنفق على التعليم في **مراحله المختلفة من الناتج القومي** كان يمثل في أمريكا ٦.٧% في عام ٨٠ ثم انخفضت الى ٥.٤% في عام٩٧ . وفي بريطانيا كانت النسبة المذكورة ٥.٦% في بريطانيا وأصبحت ٥.٣% في عام٩٧ بانخفاض ضئيل . ويتشابه الاتجاه في مصر حيث كانت النسبة٥.٧% في عام٨٠ ثم تدنت الى ٤.٨% في عام ٩٧ وكانت أعلى نسبة في عام ٨٠ تبلغ٩% في السويد ولكنها مع هذا انخفضت الى ٨.٣% في عـــام ٩٧، بينما أصبحت نامبيا تتمتع بأعلى معدل في عام ٩٧ (٩.١%) مع أنها لم تحقق سوى ١.٥% من المعدل المذكور في عام ٨٠ !!

أما نسبة الإنفاق على التعليم **الجامعي** من الناتج القومي المحلي، فيتضح

أيضا أنها قد بلغت في الفترة ٩٤-٩٧ قيما لا تتناغم تماما مع درجات تقدم أو تخلف الدول . ففي مصر كانت النسبة ٤.٨% وهي لا تنخفض كثيرا عنها في أمريكا (٥.٤%) . بينما لوحظ ارتفاع النسب المناظرة في دول أقل تقدما من أمريكا مثل اسرائيل (٧.٦%)، والنرويج (٧.٤%)، وكندا (٦.٩%) . مع

ملاحظة أن الدولة الأخيرة تتربع على قمة دول العالم ذوي التنمية البشرية العالية فـــي دليـــل التنمية البشرية (برنامج الأمـــم المتحدة الإنمائي، ٩٧، ص٢٥٥) ومع هذا فهي لا تحقق هنا أعلى معدلا للإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة من الناتج القومي المحلي .(برنامـــج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٠٠، ص١٩٦) .

الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة من الإنفاق الحكومي : تدعيما لاستنتاجنا السابق لوحظ أيضا عدم الارتباط المؤكد بين المخصص من الإنفاق الحكومي على الاستثمار في التعليم من ناحية، ودرجة تقدم أو تخلف الدولة من ناحية أخرى فها هي مصر تخصص في عام ٢٠٠٠ للإنفاق على التعليم ١٤.٩% من إنفاقها الحكومي بينما نجد النسبة النظيرة تنخفض في أمريكا الى ١٤.٤% وفي كندا الى ١٢.٩% وفي اسرائيل الى ١٢.٣% ولكننا نجدها ترتفع في دولة متقدمة هي النرويج الى ١٥.٨%(المرجع السابق، ص١٩٦). هذا، وقد بلغت الاعتمادات المدرجة في الموازنة العامة للدولة المخصصة للإنفاق على التعليم الجامعي في عام٢٠٠٠ نحو ٤مليار و٣٩٩مليون جنيه وذلك في مقابل ٣٤ مليون جنيها فقط في عام ٧٤/٧٣ (مفيد شهاب، ٢٠٠٠،ص٤)ويتضح من زيادة الرقم المطلق للاعتمادات الحكومية للتعليم العالي أن هناك مجهودات متزايدة لتنمية ذلك القطاع الهام .

متوسط تكلفة الطالب الجامعي في مصر: توضح الدراسات أن الطالب الجامعي في مصـــر كان ينفق عليه في المتوسط ١٤٢ جنيها فقط في عام ٧٤/٧٣ ثم ارتفع ذلك المتوسط الى ٣١٠٠ جنيه في عام ٩٨/٩٧ ثم واصل

ارتفاعه الى ٤٩١٥ جنيه في عام ٢٠٠٠ . (لطف الله إمام،٩٧، ص١٦١؛ مفيد شهاب، ٢٠٠٠، ص٤) . وقد يعتقد البعض أن التزايد في تلك المتوسطات يحدث فقط لمقابلة التزايد في الأسعار أو الاتجاهات التضخمية المحلية، غير أن الاحصاءات الرسمية تشير الى أن معدلات التضخم السنوية أخذت اتجاهات هبوطيه في السنوات العشر الأخيرة حتى أنها هبطت – على سبيل المثال – من ٢١.١% في عام ٩٢/٩٢ الى٤.٣% في عام ٩٧ / ٩٨ ثم إلى ٢.٤% في عام ٢٠٠٠/٩٩ (زينب الاشوح، ٢٠٠١، جدول٢ ص١٧). واعتمادا على تلك الاحصاءات الرسمية فإننا نرجح أن ارتفاع متوسط تكلفة الطالب الجامعي يرجع الى زيادة اهتمام الدولة بالتعليم الجامعي وبتطوير التقنيات المستخدمة في العمليات التعليمية داخله مما يستلزم بالطبع زيادة المدفوعات على تلك التقنيات المتطورة .

وبالنظر الى **تكلفة الطالب في كل جامعة**، يتضح من جدول (١) أن متوسط تكلفة الطالب الجامعي في مصر بلغت في عام ٩٩/٩٨ نحو ٣٥١٨ جنيه وذلك وفقا لأحدث التقديرات المتاحة حتى حينه. ويلاحظ أن أربع دول يرتفع متوسط تكلفة الطالب فيها عن المتوسط العام وهي وفقا للأعلى متوسط: قناة السويس، أسيوط، القاهرة، والمنيا.

آما عن **جامعة الأزهر**، فيوضح الجدول أن متوسط تكلفة الطالب بها يبلغ ٢٣٤٠ جنيه وبذلك فهي تقع في المرتبة الثانية من أدنى المتوسطات الموجودة في الجامعات المصرية بعد جامعة الزقازيق. بل إن الأمر يزداد سوءا في عام ٢٠٠٠/٩٩ حيث زاد عدد الطلبة الى ١٨٤٥٠١ وذلك بنسبة أعلى من زيادة المنصرف مما أدى الى انخفاض متوسط تكلفة الطالب

بجامعة الأزهر إلى ٢٢٤٨ جنيه فقط. ويزيد أسفنا لذلك التدني في المخصص لرعاية الطالب بجامعة الأزهر إذا ما قارناه بالمتوسط المناظر للجامعات المصرية الأخرى والذي ارتفع إلى ٤٩١٥ جنيه (مفيد شهاب، وزير التعليم العالي،٢٠٠٠، ص٤) .

جدول (١)

متوسط تكلفة الطالب في جامعات مصر في عام ٩٩/٩٨

الجامعة	إجمالي المنصرف*	عدد الطلبة	متوسط تكلفة الطالب	النسبة في كل جامعة الى الإجمالي
الأزهر	٤١٤٧٩٧	١٧٧٢٩٤	٢٣٤٠	٥.٦
القاهرة	٨٨٦٧٠٨	١٨٤٦١٣	٤٨٠٣	١١.٢
الإسكندرية	٤٤٧١٨٧	١٥٢٧٠	٢٩٢٩	٦.٩
عين شمس	٤٢٥٠٦٧	١٥٧٥٢٢	٢٦٩٨	٦.٣
أسيوط	٣٠٩٢٦٨	٦٢٧٠٣	٤٩٣٢	١١.٥
جنوب الوادي	٢٧٤٥٦١	١٠٣٠٦٩	٢٦٦٤	٦.٢
طنطا	٣٥٤٠٦٨	١٠٥١٨٧	٣٣٦٦	٧.٩
المنصورة	٣٩٧٠٦٦	١٤٢٣٤٩	٢٧٨٩	٦.٥
الزقازيق	١٨٩٥٣٤	٩٦٠٠٠	١٩٧٤	٤.٦
المنيا	١٤٧٨٨٧	٣٦٠٩٩	٤٠٩٦	٩.٦
المنوفية	١٦٠٤١٣	٥٩٨٢٤	٢٦٨١	٦.٣
قناة السويس	١٩٨٣٨٠	٤٠٢١٠	٤٩٣٤	١١.٥
حلوان	١٣٦٩٢٦	٥٤١٢٣	٢٥٢٩	٥.٩
إجمالي	٤٣٤١٨٦١	١٢٣٤٢٦٣	٣٥١٨	١٠٠

(*) منصرف الجامعة يتعلق بالتعليم فقط مقرب لألف جنيه

المصدر (١) موازنة الجهاز الإداري للدولة للسنة المالية ٩٩/٢٠٠٠، ٩- **قطاع التعليم والبحوث والشباب**، ص٩٤، الجداول التفصيلية، قسم ٩٠٤ - الأزهر فرع ٢، جامعة الأزهر، القاهرة.

(٢) مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، **الاحصاءات المالية والقوى البشرية للعام ٩٩/٢٠٠٠**، ص١١-٣٥، وزارة التعليم العالي، القاهرة.

نسبة الإهدار في الدارسين: وكما نوهنا من قبل، فإن تلك النسبة تمثل شكلا لتكلفة الفرصة البديلة التي تتمثل في تضحية الجامعة بإعادة الإنفاق على الراسبين من موارد كان يمكن تخصيصها للاستثمار في بدائل أخرى مثل استيعاب أعداد أكبر من الطلاب الجدد أو إجراء تحسينات أفضل على بقية مدخلات العملية التعليمية . ولدواعي الاختصار فسوف نحصر اهتمامنا هنا على الوضع في العام النهائي قبل التخرج حيث أنه يمثل العام الفاصل بين سنوات الدراسة للانطلاق الى دنيا العمل والكسب والاستفادة الفعلية التطبيقية لكل ما تمت دراسته من قبل وذلك باستخدام مؤشر نسب الراسبين الى المقيدين في العام الدراسي ٩٩/٢٠٠٠ الذي تتضح قيمه في الجامعات المصرية المختلفة من الجدول التالي .

جدول (٢)

نسب الخرجين والراسبين إلى المقيدين في الجامعات المصرية في عام ٩٩/٢٠٠٠

الجامعة	عدد المقيدين	عدد الخريجين	نسبة الخريجين إلىالمقيدين*	نسبة الراسبين الى الخريجين (نسبة الإهدار في الدارسين)
الأزهر	١٨٤٥٠١	٢٧٥٧٥	١٤.٩	٨٥.١
القاهرة	١٨١٥٠٦	٢٩١٢٦	١٦.٠	٨٤.٠
الإسكندرية	١٢٤٠٣٢	٢٠٦٥٩	١٦.٧	٨٣.٣
عين شمس	١٥٥٠٨٩	٢٧٤٦٠	١٧.٧	٨٢.٣
أسيوط	٦٢٣٢٩	٩٠٩٠	١٤.٦	٨٥.٤
جنوب الوادي	٥٣٨٨٧	٩٧١٣	١٨.٠	٨٢.٠
طنطا	١٠٥٤٦٥	١٩٣٣٦	١٨.٣	٨١.٧
المنصورة	١٠٢١٨٥	١٩٢٣٥	١٨.٨	٨١.٢
الزقازيق	١٤٤٧٩٧	٢٣٩٧٢	١٦.٦	٨٣.٤
المنيا	٣٦١٨٩	٦٣٨٧	١٧.٦	٨٢.٤
المنوفية	٦٢٨٢٩	٨٧٥٢	١٣.٩	٨٦.١
قناة السويس	٤٣٧٦٧	٧٣٨٦	١٦.٩	٨٣.١
حلوان	٩٧٦٢٨	١٥٠٠٨	١٥.٤	٨٤.٦
إجمالي	١٣٥٤٢٠٤	٢٢٣٦٩٩	١٦.٥	٨٣.٥

(*) وتلك النسبة تعتبر مؤشرا لآخر مرادف هو نسبة الإزاحة

المصدر : (١) الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، **النشرة الإحصائية السنوية للعام الجامعي ٩٩ /٢٠٠٠**، جامعة الأزهر، القاهرة .

(٢) مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، **الجامعات والتعليم المفتوح للعام الجامعي ٩٩/٢٠٠٠**، وزارة التعليم العالي، مكتب الوزير، القاهرة .

ويتضح من الجدول رقم (٢) ارتفاع نسبة الإهدار للدارسين في الجامعات المصرية حيث تبلغ ٨٣.٥% مع عدم اختلاف الوضع كثيرا بين الجامعات المصرية حيث نجد أعلى نسبة للإهدار أو الراسبين الموجودة في جامعة المنوفية(٨٦.١%) لا تبتعد كثيرا عن المتوسط العام لتلك النسبة، كما أنها مازالت متقاربة مع أدنى نسبة للإهدار (٨١.٢%) وذلك في جامعة المنصورة .

أما عن **جامعة الأزهر**، فقد وجد أن نسبة الإهدار بها ٨٥.١% وهي بذلك تقع في المرتبة الثالثة بين الجامعات التي تحققت فيها أعلى نسب رسوب بين الخريجين (بعد المنوفية وأسيوط) وذلك يدل على ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة فيها حيث أن الجامعة تضحي بجزء من مخصصاتها وجهودها لرعاية الراسبين المزاحمين للطلبة المستجدين بينما كان من الممكن أن توجه تلك المخصصات الى أوجه أخرى من الاستثمار التعليمي الأفضل.

٢/١ : بعض المنافع والآثار الإيجابية للعملية التعليمية داخل الجامعات المصرية

تنطوي العملية التعليمية الجامعية على منافع عديدة . بعضها تظهر آثارها الإيجابية داخل نطاق الجامعة، وذلك ما يعنينا، وأخرى تخرج عن نطاق دراستنا لأنها تتعلق بالنطاق الخارجي مثل اكتساب الفرد والمجتمع

لمقدرة أعلى على التكسب أو التفاوض. (زينب الاشوح، ٩٤، ص١٥٣، ١٥٤).

وبالعودة الى المنافع الداخلية، فسوف نستبعد المنافع المالية لأن دراستنا تنصب على الجامعات الحكومية التي لا تهدف الى الربح . وبناء عليه سيتم تقييم المنافع الداخلية للجامعة باستخدام مؤشرات أكثر ملاءمة لطبيعة الوظيفة التي تقوم بها تلك المؤسسة الخدمية العامة وهي نسبة الخريجين إلى المقيدين (باعتبارها منتج نهائي أصبح قابلا للمساهمة في سوق العمل والتعمير)؛ ونسبة المقيدين في الدراسات العليا (كمؤشر على زيادة الوعي التعليمي والثقافي لدى خريجي الجامعات نتيجة لخوضهم في التعليم الجامعي التخصصي؛ ونسبة خريجي الدراسات العليا (كمؤشر على تحسن الفرص الوظيفية المرموقة المتاحة). وكذلك فإن نسبتي الوافدين الى المقيدين، والخريجين الوافدين الى إجمالي الخريجين يمكن أن تستخدما كمؤشرين على ما تحققه الجامعة من عوائد تتعلق بنشر الثقافة المحلية خارج حدود الوطن وتقوية روح انتماء وحب الأجانب لمصر من خلال التعلم في إحدى جامعتها بالإضافة الى الامتزاج بالحضارات والثقافات الأخرى وتسهيل إمكانية التعرف عليها والتفاعل معها عن قرب .

ولنبدأ جولتنا بين هذه المؤشرات التفاؤلية المأمول تحققها بأقصى قيم وانتشارات ممكنة .

نسبة الخريجين إلى المقيدين :بالعودة الى جدول (٢) يتضح أن الخريجون لا يمثلون إلا ١٦.٥% من الطلبة المقيدين بالجامعات المصرية

في ذات العام . ونجد أن هناك ثماني جامعات ترتفع فيها النسب المذكورة عن المتوسط العام لكن بفارق بسيط حيث بلغ أقصاها ١٨.٨% وذلك في جامعة المنصورة . كما وجدت خمس جامعات تنخفض فيها النسبة المذكورة عن المتوسط العام وكان أدناها ١٣.٩% في جامعة المنوفية .

أما **جامعة الأزهر**، فنجدها تحتل المرتبة الثالثة في مجموعة الجامعات الأقل نسبيا في معدلات الإزاحة بها (بعد المنوفية وأسيوط) حيث لم يتعد الخريجون فيها ١٤.٩% من إجمالي الدارسين المقيدين في عام ٢٠٠٠/٩٩ .

ويدفعنا تواضع تلك النسب الى الشعور ببعض القلق والتساؤل عن حقيقة الجدوى الفعلية لنظام تعليمي يستثمر مدخلات بشرية طوال عام كامل ثم يقدم للدولة منتج نهائي يمثل ١٦.٥% فقط من إجمالي تلك المدخلات المستثمرة (بل وفي خمس مصانع جامعية يكون المنتج أقل) على الرغم من أن هذه المدخلات هي **الصفوة** التي تم غربلتها من أحجام أوسع من المدخلات من خلال مراحل إنتاجية لا تقل عن أربع سنوات وتم بلوغها الى المرحلة النهائية للإنتاج حيث يفترض أنها أصبحت أكثر صلاحية واقترابا من التبلور في الشكل النهائي للمنتج المستهدف!!! الواقع أن تواضع حجم ذلك المنتج النهائي للتعليم الجامعي يؤكد على وجود خلل وقصور إما في العملية التعليمية في المراحل السابقة أو في سوء التقييم وعملية الإعداد النهائي للفئات المستهدفة .

الرقي إلى مرحلة الدراسات العليا : عادة ما يتجه خريج الجامعة الى المشاركة في سوق العمل من أجل التكسب وتعويض ما أنفقته أسرته عليه أو

تكوين مدخلات تمكنه من تكوين أسرة جديدة . ومع هذا فقد ينجح القائمون بالتدريس في الجامعة في غرس بذور فعالة لحب العلم والتشوق الى الاستفادة منه وبالتالي يسعون الى تحقيق ذلك بالالتحاق بالدراسات العليا .

ولكن قد يكتشف البعض بعد الالتحاق أن قوتهم الشرائية للعلوم العليا غير حقيقية نتيجة لضعف قدراتهم الذهنية التي لا تتلاءم مع هذه المرحلة الأعلى أو لتغلب إلحاح ضرورة العمل والتكسب الحالي على المنافع المستقبلية غير المؤكدة فينسحبون تاركين في تلك الحلبة من يمتلكون قدرات وقوى ذهنية ومادية وزمنية حقيقية وفعالة .

وفي نظريات التعليم العالي، ذكر "والش" أنه كلما طالت مدة التعليم كلما أصبح الغرض منها مهنيا وكلما زاد الربح المتوقع من ثمارها كالرقي الى عمالة أفضل والحصول على أجور أعلى . ويؤكد "داينيزون" في نظريته على أن زيادة سنوات التعليم تؤدي إلى تحسين نوعية العمل وزيادة الإنتاجية نتيجة لزيادة الخبرات والأفكار المتطورة (نشأت فهمي، ٢٠٠١،ص١٢-١٤) . وبناء على تلك النظريات، يتوقع أن تتيح الدراسات العليا فرصا أفضل من خريجي الجامعات في العمالة والتكسب ولكن على الأجل الطويل نسبيا وإن كان احتمال تحقق ذلك يرتفع بين العاملين في مجال التعليم الجامعي أو الساعين للالتحاق به عن نظرائهم من العاملين في المجالات الأخرى التي لا تعطي لذلك الارتقاء العلمي وزنا في حركات الترقيات والحوافز الوظيفية التقليدية. وأخذا بالجانب الترجيحي لمنافع الدراسات العليا، نقدم تحليلنا التالي :

جدول (٣)
المقيدون والخريجون من الدراسات العليا بالجامعات المصرية
في عام ٩٩/٢٠٠٠

الجامعة	إجمالي المقيدين	نسبة المقيدين بكل جامعة إلى الإجمالي	إجمالي الخريجين	نسبة الخريجين بكل جامعة إلى الإجمالي	نسبة الخريجين إلى المقيدين
الأزهر	٩٣٥٤	٨.٦	١٣٠٨	٥.٥	١٤.٠
القاهرة	١٧٨٢٨	١٦.٣	٤٤٦٦	١٨.٨	٢٥.١
الإسكندرية	١٢٢٠٦	١١.٢	٢٦١٢	١١.٠	٢١.٤
عين شمس	٢١٨٦٢	٢٠.١	٣٧٠١	١٥.٦	١٦.٩
أسيوط	٤٩٩٥	٤.٦	٧٨٢	٣.٣	١٥.٧
جنوب الوادي	٢١٩٩	٢.٠	٩٨٠	٤.١	٤٤.٦
طنطا	٩٧٢٤	٨.٩	١٦٨٨	٧.١	١٧.٤
المنصورة	٤٧٩٤	٤.٤	١٤٨١	٦.٢	٣٠.٩
الزقازيق	٩٦٩٥	٨.٩	٢٢٣٣	٩.٤	٢٣.٠
المنيا	١٩٧٤	١.٨	٧٠٩	٣.٠	٣٥.٩
المنوفية	١٦٧٢	١.٥	١١٧٦	٥.٠	٧٠.٣
قناة السويس	٣١٧١	٢.٩	١٢٣٣	٥.٢	٣٨.٩
حلوان	٩٥٦٣	٨.٨	١٣٦٦	٥.٨	١٤.٣
إجمالي	١٠٩٠٣٧	١٠٠	٢٣٧٣٥	١٠٠	٢١.٨

المصدر: (١) إدارة المعلومات والاحصاء،٢٠٠٠، **النشرة الإحصائية السنوية لعام ٩٩/٢٠٠٠**، ص١٩٢، ٢٢٣، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، جامعة الأزهر.

(٢) مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، **الجامعات والتعليم المفتوح للعام الجامعي ٩٩/٢٠٠٠**، المجلد الأول، ص١، وزارة التعليم العالي، القاهرة.

يتضح من الجدول رقم (٣)، أن المقيدين بالدراسات العليا في الجامعات المصرية الحكومية يبلغ ١٠٩٠٣٧ في عام ٢٠٠٠/٩٩ حيث تخرج ٢١.٨% منهم . ويلاحظ أن تلك النسبة ترتفع عن نسبة الخريجين من التعليم الجامعي الأساسي التي لم تتعد في المتوسط ١٦.٥% كما أوضحه جدول (٢) السابق . وتلك علامة مبشرة على الزيادة الفعلية في الوعي الثقافي وإن كنا نتحفظ على تلك النتيجة إذا ما راعينا أن من بين هؤلاء الدارسين نسبة كبيرة من معاوني هيئات التدريس بالجامعات المصرية مما قد يثير القلق من ارتفاع نسبة من لم يتم تخرجهم حيث يمثلون ٧٨.٢% ممثلين بذلك نحو٣.٦ضعف الخريجين!

وعلى أية حال، فإن إجراء مقارنة سريعة بين الجامعات المصرية يوضح أن أعلى نسبة للمقيدين بالدراسات العليا كانت ٢٠.١% وذلك في جامعة عين شمس بينما كانت أدنى نسبة ١.٥% وذلك في جامعة المنوفية . وعلى عكس ما سبق، فقد تمتعت جامعة المنوفية بأعلى نسبة للخريجين (٧٠.٣%) مما قد يدل على أن **انخفاض عدد الدارسين في المستويات العلمية العليا** يعتبر أحد عوامل **ارتفاع قيمة المنتج من هؤلاء الدارسين** في المستويات العلمية العليا نتيجة لتركز وتعمق العملية التعليمية الموجهة لهم. وتلك فرضية يقترح بحثها بمزيد من التعمق في دراسة أخرى متخصصة خاصة وأن ذات الفرضية تتأكد بالوضع في جامعة جنوب الوادي .

أما عن **جامعة الأزهر**، فيتضح أن المقيدون بالدراسات العليا فيها تمثل ٨.٦% من إجمالي الدارسين في الدراسات العليا بالجامعات المصرية

وبالتالي فهي تقع في المركز السابع بين الجامعات الأعلى نسبيا، ومع هذا، نجد أنها تتضمن أدنى نسبة بين الخريجين (١٤%) تليها في ذلك جامعة حلوان بنسبة بالغة التقارب (١٤.٣%) !

الوافدون كوسيلة اقتصادية، سياسية وثقافية : تعطي الجامعات في الدول المتقدمة اهتماما كبيرا لاستقطاب الأجانب للتحصيل العلمي بها على كافة المستويات وذلك لهدف أساسي هو زيادة مواردها التمويلية الذاتية بالإضافة الى بعض الأهداف الأخرى ذات الأهمية الخاصة مثل تصدير العلوم المحلية وتوسيع دائرة الانتماء الخارجي للوطن المحلي وزيادة الروابط الدولية وامتزاج الثقافات وتحسين القوى التفاوضية مع دول الوافدين خاصة أن هؤلاء الوافدين يمكن أن يمثلوا سفراء لبلادهم داخل البلاد التي يتعلمون فيها، وكذلك يمكن أن يصبحوا سفراء لتلك البلاد عند عودتهم النهائية الى أوطانهم.

ومع هذا، فلم نستطع العثور على بيانات حول هذه الفئة الهامة في الجامعات المصرية –عدا الأزهر – في كل السجلات الرسمية التي تضمنت إحصاءات حول التعليم الجامعي في مصر ومن بينها تلك التي استخدمتها الدراسة الحالية كمصادر للبيانات . غير أن إحدى الدراسات الحديثة أشارت الى أن غالبية الوافدين للدراسة بالجامعات المصرية – غير الأزهر– يأتون من بلاد عربية حيث يمثلون ٩٦% من هؤلاء الوافدين الذين انخفض عددهم مؤخرا الى خمس حجمهم قبل النصف الأخير من التسعينات (مراد مينا،٢٠٠١، ص٥١). وقد يدل ذلك إما على عدم اهتمام الجامعات المصرية بالتوسع في تعليم الأجانب أو على أن التعليم في هذه الجامعات لم يعد يتمتع

بميزة نسبية أو بتقديم خدمات تعليمية متميزة تشجع على توافد الأجانب للاستفادة بمنافعها .

أما في **جامعة الأزهر**، فيختلف الأمر كثيرا . فقد لاحظنا أن المصادر الإحصائية الرسمية لجامعة الأزهر تعرض بيانات وفيرة وواضحة وتفصيلية عن تلك الفئة الهامة من الدارسين مثلها مثل الدارسين المصريين بالجامعة تماما مما يدل على ارتفاع أهميتها النسبية كمدخلات بالجامعة .

ووفقا لتلك المصادر، تبين لنا أن الهدف الأساسي من قبول الوافدين للدراسة داخل الحرم الأزهري الشريف هو توثيق الصلة بالدول الأخرى ونشر العلم والمعرفة وخاصة في مجال العلوم الدينية واللغة العربية التي تتميز بها جامعة الأزهر عن سواها على الصعيد المحلي والدولي . وقد نص قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على تساوي فرص التعليم في كل كليات جامعة الأزهر بين كل الطلاب المسلمين من مختلف الجنسيات، "**في حدود الإمكانيات والميزانية المتاحة**" (العلاقات العامة،٩٦، ص٦٤).

وجدير بالذكر، أن كل الوافدين يدرسون **مجانا** في كل كليات العلوم الدينية واللغوية ويعتبر ذلك أحد أسباب تدفقهم إليها بالإضافة الى أنها تدرس بلغة عربية يستطيع أن يفهمها الجميع -كما صرح كثير منهم- بشكل أفضل من اللغات العلمية التخصصية التي تستخدم في الكليات الأخرى التي صرحوا بصعوبة فهمهم وتحصيلهم لها . كما أوضح المسئولون أنه في الكليات الأخرى، يدفع الوافد رسوما بالإسترليني تقدر بألفي جنيه إسترليني أول عام ثم ألف إسترليني كل عام دراسي تال أما في الكليات العملية، فيرتفع

المدفوع الى٣٠٠٠ جنيه إسترليني أول عام ثم ١٥٠٠ جنيه إسترليني في كل عام دراسي تال . ذلك الذي يؤكد على أن جامعة الأزهر ليست مؤسسة ربحية وأن عائدها المستهدف من استقبال الوافدين يتمثل أساسا في التوسع في تصدير العلوم الدينية ونشر اللغة العربية الى الخارج من خلالهم.

ويتأكد ذلك بما تشير إليه الأرقام حيث نجد أنه في عام ٢٠٠٠/٩٩ كان بالجامعة ١٢١٤٩ وافدا (٨٩٥٦ بنين و٣١٩٣ بنات) . وكان العدد الأكبر من البنين يدرسون في كليتي الشريعة والقانون (٢٦١٤ طالب بنسبة ٢٤% من الإجمالي و٢٤% من البنين) وذلك في منطقة الدراسة فقط بينما تتوزع الأقلية الباقية على الكليات الأخرى . ففي كليات البنين في مدينة نصر وهي التربية (٣٥٦طالب) ولغات وترجمة(١٤٤) وتجارة(١١٥) وطب (٤٠) وزراعة (٣٩) وهندسة (٢٠) وعلوم(٢٠) وطب أسنان (٨) وصيدلة (٦) . وبالمثل فقد تركزت غالبية الوافدات في كليات الدراسات الإسلامية والعربية حيث تواجد ١٨٦٢ منهن بمدينة نصر بالإضافة الى ٦٤٦ وافدة الى ذات الكلية فرع المنصورة و٥٧٠ وافدة في فرع الإسكندرية وبذلك يبلغ مجموع الوافدات الدارسات في العلوم الدينية واللغوية بجامعة الأزهر ٣٠٧٨وافدة بنسبة ٢٥% من إجمالي الوافدين والوافدات معا، و٩٦.٤% من الوافدات. فيما عدا ذلك وجدت ٤٧ وافدة في التجارة في القاهرة وثلاثة في تجارة تفهنا الأشراف، ٣٢وافدة في كلية الدراسات الإنسانية، و١٩ وافدة في الطب بالقاهرة و٩ في العلوم بالقاهرة، ووافدتين في الصيدلة بالقاهرة (إدارة المعلومات والاحصاء، ٢٠٠٠، ص١١٢، ١٢٢) .

والواقع أن هناك عائدا آخر من دراسة الوافدين في جامعة الأزهر ويتمثل في توثيق الروابط بين الجامعة والجهات العلمية في عدد كبير من بلدان العالم والذين يفد منهم طلاب العلم الديني واللغوي بالأزهر على وجه الخصوص . وتتأكد تلك المنفعة من تنوع جنسيات هؤلاء الوافدين . ففيما يتعلق بالبنين، يأتي العدد الأكبر من قارة آسيا (٧٢٤١ بنسبة ٨١% من الوافدين)، يليهم الوافدون من قارة أفريقيا (١٤٩٣وافد بنسبة ١٦.٥%)، كما يتعلم بالأزهر ٢٢٠ من أوروبا(٢.٤%) ولم يفد من أمريكا سوى وافدين أحدهما يتعلم في كلية اللغة العربية بالدراسة والآخر في تربية مدينة نصر . ويتشابه الوضع بالنسبة للوافدات وإن كانت الغالبية العظمى تأتي من آسيا (٣٠٨٧ بنسبة ٩٦.٧%) بينما قدم من أفريقيا ٧٩ وافدة (٢.٥%) ومن أوروبا ٢١ وافدة (٧.٠%) (إدارة المعلومات والاحصاء، ٢٠٠٠، ص١٢٠-١٦٦).

وتوضح إحدى الدراسات على أنه بينما انخفض عدد الوافدين الى الجامعات المصرية الأخرى الى خمسي عددهم في الفترة ٨٦/٨٥-٩٦/٩٥، فقد ارتفع عدد الوافدين إلى جامعة الأزهر إلى ثلاثة أضعاف عددهم في خلال ذات الفترة (مراد مينا، ٢٠٠١، ص٥١).

ويتأكد من الدراسات المختلفة على أن زيادة الوافدين في جامعة الأزهر تعتبر من منافع النظام التعليمي فيها التي تتمثل في توثيق العلاقات بين البيئات والثقافات المختلفة وتدعيم الهوية الإسلامية والحفاظ على اللغة

العربية وتوسيع نطاق التعامل بها (مثال أنظر: سنية قراعة، ٦٨، ص ٣٨٣؛ عباس محجوب، ٨٧، ص١٣٩).

ونحن نؤكد بدورنا على أن تزايد إقبال الأجانب على التعليم بجامعة الأزهر أكثر من غيرها من الجامعات المصرية الأخرى ينطوي على تمتع جامعة الأزهر **بميزة تعليمية نسبية** تضمن اجتذاب المزيد من الوافدين خاصة إذا ما تم تطوير التعليم الديني ليشمل حتى العلوم الأخرى بالجامعة.

غير أن هناك تساؤلا هو بالأحرى اقتراحا، فلماذا لا تركز جامعة الأزهر جهودها على التوسع في استقبال الوافدين باعتبارهم أيضا موردا تمويليا يساعد على تحسين مواردها المالية الذاتية على غرار ما تفعله الجامعات في الدول المتقدمة خاصة ونحن نسير بخطى سريعة نحو الخصخصة ؟!!

الفصل الثاني
بعض الاختلالات المؤثرة على جودة الأداء التعليمي والدالة علية

مقدمة

تعتبر جودة الأداء من أهم شروط أي نشاط اقتصادي أو إنتاجي ناجح بما يضمن تحقيق قيمة مضافة في افضل صورة لها . وفى مصنع الإنتاج التعليمي لتفريخ العقول والكفاءات البشرية المتميزة، يكون أداء القائمين على العملية التعليمية هو المؤشر الجوهري لجودة المنتج النهائي . فكم من مواهب كامنة ظهرت وترعرعت في أحضان معلمين نابهين ذوى كفاءة تعليمية وتربوية رفيعة المستوى .. وكم من إبداعات نادرة تم وأدها في مقبرة إحباطات معلمين تركز اهتمامهم على التكسب وأعطوا أولوية أهدافهم المهنية لتنمية المادة قبل تنمية البشر وتناسوا أن هؤلاء البشر هم الثروة الحقيقية كما قالها آدم سميت من قبل في كتابه عن ثروة الأمم.

والواقع أن الأداء التعليمي يصعب تقييمه بأساليب محددة وقاطعة لصعوبة قياسيا كميا. ومع هذا، فهناك بعض المؤشرات التي يمكن أن يساعد استخدامها في مجموعها - على الوصول الى تصور منطقي لجودة الأداء التعليمي الجامعي وذلك من خلال قياس الوضع التوازنى أو الاختلال في العلاقات بين المدخلات كدارسين والمعلمين كمنتجين من ناحية؛ وقياس الوضع المنشود بالنسبة للتوزيع الطلابي بين المجالات العلمية الرئيسية من ناحية أخرى، وهو ما يتم إنجازه في خلال الفصل الحالي .

١/٢، بعض المؤشرات المتعلقة بالعلاقات بين الدارسين والمعلمين

وفقا للقاعدة الاقتصادية المعروفة، فإن **التوازن** يمثل الوضع المثـــالي **النظري** الذي تتحقق عنده أكبر منافع بأقل تكاليف ممكنة والذي تلتقي عنـــده جميع الرغبات المنطقية الممكنة حتى وإن كانت متعارضة . وعلى اعتبار أن المعلمين يمثلون هنا جانب عرض الخدمات التعليمية، بينما يمثل الدارســـون جانب الطلب، فإن توازن العملية التعليمية يمكن أن يدل على ارتفاع جـــودة الأداء التعليمي للمعلمين وبالتالي الأداء التحصيلي للدارســـين إلـــى أقصـــى مستوياتها الممكنة. ونزولا على **أرض الواقع** نحاول هنا تقييم جـــودة الأداء التعليمي من خلال التعرف على بعض الاختلالات في العلاقـــات المـــذكورة وذلك باستخدام خمسة معايير للوضع التوازنى التعليمي – أربعة منها تتعلـــق بالتوازن بين الدارسين والقائمين على العملية التعليمية، والخـــامس يركـــز على التوازن التوزيعى للطلاب بين التخصصات الدينية والنظرية والعملية.

أولا، التوازن التوازن التوزيعي بين الدارسين والمعلمين : بالتأمل في الجدول رقم (٤)، نلاحظ أن أكبر خلل في التوازن المعني هو بين الطلبة ومعاوني هيئة التدريس حيث يقوم الفرد منهم بالتدريس لنحو ٦٣ دارس على مستوى الجامعات المصرية على الرغم من أن هؤلاء المعاونون يقومون بمهمة الشرح التفصيلي لما يقوم به المحاضر من أعضاء هيئة التدريس بإلقائه من محاضرات عامة . وعلى مستوى كل جامعة نجد أن ذلك الخلل يتسع ليصل الى أقصاه في جامعة الزقازيق حيث يبلغ متوسط عدد من يدرس

لهم المعاون أكثر من ٨٤ طالب. وحتى الجامعات التي ينخفض فيها ذلك الخلل نسبيا فإنها كلها مازالت تعاني من تضخم عدد الطلبة المكلف المعاون بالتدريس لهم بدليل أن الحد الأدنى **لعدد الطلبة لكل معاون** يزيد على ٣٧ طالبا وذلك في جامعة قناة السويس.

أما عن **جامعة الأزهر**، فهي تقع في المرتبة السادسة بين الجامعات الأكثر خللا في التوزيع النسبي للطلبة على المعاونين حيث يقوم المعاون بالتدريس لأكثر من ٦٥ طالب .

وما من شك في أن ارتفاع عدد الدارسين في السكاشن يعرقل مهمة الشرح التفصيلي للمحاضرة الرئيسية، كما أن ذلك يؤدي الى عدم إتاحة فرص متكافئة لكل الدارسين للمناقشة وممارسة التطبيقات المستهدفة من تلك الشكاشن بشكل كاف وفعال.

وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني، نجد أن **متوسط عدد الطلبة لكل عضو تدريس** بالجامعات المصرية ينخفض إلى نحو نصف الخلل في العلاقة السابقة ومع هذا فمازال الخلل موجودا حيث يرتفع ذلك المعدل الى أكثر من ٣٨ طالبا لكل عضو تدريس . بل أن الخلل يتزايد في ست جامعات حتى بلغ أقصاه في جامعة جنوب الوادي حيث يزيد عدد الطلبة الذين يدرس لهم عضو التدريس عن ٦٩ طالبا . وللمفاجأة، أن أقل عدد للدارسين الذين يدرس لهم عضو التدريس كان في جامعة القاهرة حيث بلغ نحو ٣٠ طالب فقط.

أما عن جامعة الأزهر، فقد وجد أنها تقع في المركز الخامس بعد القاهرة والمنيا والإسكندرية وقناة السويس كأقرب جامعات إلى الوضع

التوازني حيث بلغ المعدل المذكور عاليه نحو ٣٥ طالبا لكل عضو هيئة تدريس .

وعلى الرغم من أفضلية ذلك الوضع عن سابقه من حيث انخفاض مقدار الخلل في العلاقة التعليمية التي يمثلها، إلا أنه ينطوي على نوع آخر من الخلل بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم . فالمعاونون يتولون مهمة التعليم الإيضاحي التفصيلي والتطبيقي للمحاضرات العامة التي يلقيها أعضاء التدريس ومن ثم، يتوقع أن يزداد عددهم على أعداد أعضاء هيئة التدريس. ومع هذا، نجد أنهم لا يمثلون إلا ٦٧% من أعضاء هيئة التدريس حيث يبلغ عددهم ٢١٦٠٦ بالجامعات المصرية في مقابل عدد أكبر من أعضاء هيئة التدريس يرتفع إلى ٣٥٠٣٤ عضو . ويتضح ذلك الخلل في كل الجامعات المصرية إلا من استثناء واحد في جامعة جنوب الوادي حيث يزيد عدد المعاونين بتسع وتسعين فردا وإن كان عدد هؤلاء وأولئك مازال منخفضا للحداثة النسبية لتلك الجامعة .

أما عن **جامعة الأزهر** فيزيد أعضاء هيئة التدريس بها عن المعاونين بمقدار ٢٤١٦ فردا. غير أن نسبة الخلل بين الطرفين ينخفض إلى ٥٣.٨% مقارنة بالمتوسط العام وبذلك نجدها تشغل المرتبة الرابعة بعد جنوب الوادي والإسكندرية والزقازيق كأفضل مجموعة تقل فيها نسبة الخلل التوزيعي الوظيفي (المقلوب) بين المعاونين الذين يفترض زيادة عددهم بحكم طبيعة مهامهم التعليمية ذات المجالات الأكثر اتساعا وأعضاء هيئة التدريس الذين يفترض انخفاض عددهم النسبي بحكم الندرة النسبية المفترضة لخبراتهم العلمية بالغة التخصص، وكذا بحكم عمومية المحاضرات التي يلقونها

للدارسين .

جدول (٤)

الدارسون والقائمون بالعملية التعليمية فى الجامعات المصرية فى عام ٢٠٠٠/٩٩

الجامعة	إجمالى المقيدين	عدد الطالبات المقيدات	نسبة الإناث إلى إجمالى المقيدين	عدد طلاب الدراسات العليا	أعضاء هيئة التدريس*	معاونى أعضاء هيئة التدريس**	عدد الطلبة لكل عضو تدريس***	عدد الطلبة لكل معاون	عدد طلبة دراسات عليا لكل عضو تدريس	نسبة المعاونين إلى أعضاء هيئة التدريس
الأزهر	١٨٤٥٠١	٥٥٦٠٤	٣٠.١	٨٢٠٠	٥٢٣٤	٢٨١٢	٣٥.٣	٦٥.٥	١.٦	٥٣.٨
القاهرة	١٨١٥٠٦	٨٢١٤٠	٤٥.٢	١٧٨٢٨	٦٠٠٤	٣٦٥٠	٣٠.٢	٤٩.٧	٣.٠	٦٠.٨
الإسكندرية	١٢٤٠٣٢	٦٢١٥٩	٥٠.١	١٢٢٠٦	٣٩٨٧	١٧٠٥	٣١.١	٧٢.٧	٣.٠	٤٢.٨
عين شمس	١٥٥٠٨٩	٨٥٠٦٠	٥٤.٨	٢١٨٦٢	٤١١٩	٢٣٥٣	٣٧.٧	٦٥.٩	٥.٣	٥٧.١
أسيوط	٦٢٣٢٩	٢٢٧٦٨	٣٦.٥	٤٩٩٥	١٥١٢	١٠٨٤	٤٢.٢	٥٧.٥	٣.٣	٧١.١
جنوب الوادى	٥٣٨٨٧	٢٤٤٣٥	٤٥.٣	٢١٩٩	٧٧٧	٨٧٦	٦٩.٤	٦١.٥	٢.٨	١١٢.٧
طنطا	١٠٥٤٦٥	٤٨١٦٧	٤٥.٧	٩٧٢٤	١٨٤٠	١٣٩١	٥٧.٣	٧٥.٨	٥.٣	٧٥.٦
المنصورة	١٠٢١٨٥	٤٨٩٧٠	٤٧.٩	٤٧٩٤	٢١٧١	١٤٤٦	٤٧.١	٧٠.٧	٢.٢	٦٦.٦
الزقازيق	١٤٤٧٩٧	٦٣٤١٧	٤٣.٨	٩٦٩٥	٣٧٨٢	١٧٢٠	٣٨.٣	٨٤.٢	٢.٦	٤٥.٥
المنيا	٣٦١٨٩	١٤٣٩٥	٣٩.٨	١٩٧٤	١١٧٥	٦٨٧	٣٠.٨	٥٢.٧	١.٧	٥٨.٥
المنوفية	٦٢٨٢٩	٢٦١٢٦	٤١.٦	١٦٧٢	١٢٨٢	١٠١٤	٤٩.٠	٦٢.٠	١.٣	٧٩.١
قناة السويس	٤٣٧٦٧	٢٠٧٧٩	٤٧.٥	٣١٧١	١٣٨١	١١٧٧	٣٤.٢	٣٧.٢	٢.٥	٩١.٩
حلوان	٩٧٦٢٨	٤٦٨٢٣	٤٨.٠	٩٥٦٣	١٨٧٠	١٦٨٥	٥٢.٢	٥٧.٩	٥.١	٩٠.١
إجمالى	١٣٥٤٢٠٤	٦٠٠٨٤٣	٤٤.٤	١٠٧٨٨٣	٣٥٠٣٤	٢١٦٠٦	٣٨.٧	٦٢.٧	٣.١	٦١.٧

* هم المسئولون عن المحاضرات: أساتذة، مساعدين، مدرسين

** هم المسئولون عن السكاشن: مدرسين مساعدين ومعيدين

*** محسوبة بواطسة الدراسة الحالية.

المصدر: (١) إدار المعلومات والإحصاء، ٢٠٠٠، النشرة الإحصائية السنوية للعام الجامعى ٢٠٠٠/٩٩، ص٩٨، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، جامعة الأزهر، القاهرة.

(٢) مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، الجامعات والتعليم المفتوح للعام الجامعى ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الأول، ص١، وزارة التعليم العالى، القاهرة.

وعلى عكس المدلولات السابقة على الانخفاض النسبي لمستويات الأداء التعليمي الجامعي الأساسي، نجد صورة مغايرة تماما في مرحلة الدراسات العليا حيث يكاد التوزيع بين الدارسين والمعلمين يصل إلى وضع توازني لأن كل عضو تدريس يتولى هنا التدريس لثلاثة دارسين في المتوسط على مستوى الجامعات المصرية وتصل أقصى قيمة **لعدد طلبة الدراسات العليا لكل عضو تدريس** إلى ٥.٣ في جامعة عين شمس تليها ٥.١ في جامعة حلوان .

أما عن **جامعة الأزهر** فتكاد تقترب إلى التوازن المنشود حيث يبلغ معامل طلبة الدراسات العليا/ أستاذ فيها ١.٦ فقط، شاغلة بذلك المرتبة الثانية بين الجامعات الأقرب الى الوضع التوازني المعني بعد المنوفية التي يبلغ المعامل فيها ١.٣ وجامعة المنيا بمعامل ١.٧ .

وبطبيعة الحال، يعتبر المعاونين في تلك الحالة مدخلات من بين الدارسين بالمرحلة العليا ولا يعملون في الإنتاج التعليمي كما يحدث في مرحلة التعليم الجامعي الأساسي .

٢/٢، التوزيع الطلابي بين المجالات العلمية الرئيسية

تخطئ كثير من الدراسات (مثال باقر سليمان،٩٣، ص١٧٠؛ خالد العمري، ٢٠٠١، ص٤) حين تركز تصنيفها للتعليم الجامعي على أنه نظري وعلمي فقط حيث أنها تغفل جانبا بالغ الأهمية وهو التعليم الديني الذي يعتبر شرعا **فريضة على كل مسلم ومسلمة** . وكذلك تعليم اللغة العربية التي

تتأكد بمعرفتها الهوية الإسلامية الذاتية . وتتأكد تلك الحقيقة بالنظر الى جدول (٥) جيث نلاحظ أن مجال **علوم الدين واللغة العربية** لا يلقى إلا اهتماما بالغ الضآلة في الجامعات المصرية الأخرى بخلاف الأزهر فلا نجد مكانا لتلك المجالات إلا في كليتي دار العلوم والدراسات العربية في جامعتي القاهرة والمنيا حيث يمثل الدارسين فيهما نسبة ضئيلة لا تتعدى ٣.٨% و٣% من الدارسين في ذلك المجال الحيوي الذي لوحظ تركزه في جامعة الأزهر .

وفي ذات الوقت، يلاحظ اختلالا آخرا في التوزيع الطلابي بين **الكليات النظرية والكليات العملية** . ويبد أن ذلك الاختلال مزمنا بدليل ما ذكره تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٠، ص١٩٦) من أن المقيدون في الكليات العملية يمثلون ١٥% فقط من متوسط المقيدين في الجامعات المصرية في الفترة ٩٤- ٩٧. ولقد أكدت بعض الدراسات على أن ارتفاع نسبة الخريجين من التخصصات النظرية عن خريجي التخصصات العملية تعتبر ظاهرة مشتركة في الجامعات العربية حيث تنخفض نسبة الدارسين في كليات العلوم والتكنولوجيا إلى ٣٥% مقابل ٦٥% يدرسون في مجالات العلوم النظرية مع استثناء وحيد في الجزائر ترتفع فيه نسبة الملتحقين بتخصصات الهندسة والتكنولوجيا الى ٦٧% من إجمالي الدارسين الجامعيين (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٩٨، ص٢٢،٢٣؛ خالد العمري، ٢٠٠١، ص٤).

وبالعودة الى جدول(٥)، تتأكد تلك الظاهرة في الجامعات المصرية حيث يجتاح الدارسون المجالات النظرية ممثلين ٨٢.٤% من إجمالي الدارسين في جامعة عين شمس مقابل ١٧.٦% ممن يدرسون في كلياتها العملية، ويرتفع

الخلل في جنوب الوادي حيث يمثل دارسوا العلوم النظرية ٨٨.٤% مقابل١١.٦% فقط كدارسين في المجالات الأخرى . بينما كانت جامعة حلوان هي الأكثر اقترابا من الوضع التوازني حيث يرتفع الدارسون في كلياتها العملية إلى٤١.٥% في مقابل ٥٨.٥%يدرسون في كلياتها النظرية .

أما **جامعة الأزهر**، فمن الواضح أن الكفة المرجحة لديها هي دراسة علوم الدين واللغة العربية حيث يمثل الدارسون فيها ٦٧%، بينما تقل الفجوة كثيرا بين الدارسين في العلوم النظرية فيها (٢٢.٢%) والدارسين في المجالات العلمية (١٠.٨%) وإن كانت تسير في ذات الاتجاه العام المتحيز للجانب النظري خاصة إذا ما تم ترجيحه بعدد الدارسين في علوم الدين واللغة العربية التي تدخل عادة في النطاق النظري .

وبعد الانتهاء من التقييم التحليلي المقارن بين الجامعات المصرية المختلفة، مع إبراز الوضع بجامعة الأزهر بشكل متميز ننتقل الى استكمال الصورة التقييمية للعملية التعليمية والعوامل التي يمكن أن تؤثر على كفاءة الأداء الإنتاجي لها وذلك بتقصي بعض الأوضاع المتعلقة بالكوادر البشرية المنتجة للعملية التعليمية من أعضاء التدريس ومعاونيهم وتلك المنظمة لخطوط سيرها في القنوات المناسبة والتي تتمثل في العمالة الإدارية والإشرافية وغيرها في جامعة الأزهر كمثال تطبيقي وكمحور أساسي للدراسة.

جدول (٥)

توزيع الدارسين المقيدين وفقا لطبيعة المجال التعليمي للجامعات المصرية في عام ٩٩/٢٠٠٠

الجامعة	مجال الدين واللغة العربية			المجال النظري			المجال العملي والتطبيقي والتقني			إجمالي المجالات	
	عدد الدارسين	٪ *	٪ **	عدد الدارسين	٪ *	٪**	عدد الطلبة	٪*	٪**	عدد الطلبة	٪*
الأزهر	١٢٣٦٥١	٦٧.٠	٩٣.٢	٤١٠٤٠	٢٢.٢	٤.٦	١٩٨١٠	١٠.٨	٥.٩	١٨٤٥٠١	١٠٠
القاهرة	٥٠٤٠	٢.٨	٣.٨	١٣٠٦٨٨	٧٢.٠	١٤.٨	٤٥٧٧٨	٢٥.٢	١٣.٦	١٨١٥٠٦	١٠٠
الإسكندرية	–	–	–	٨٤٠٢٧	٦٧.٧	٩.٥	٤٠٠٠٥	٣٢.٣	١١.٨		١٠٠
عين شمس	–	–	–	١٢٧٧٣٩	٨٢.٤	١٤.٥	٢٧٣٥٠	١٧.٦	٨.١	١٢٤٠٣٢	١٠٠
أسيوط	–	–	–	٤٤٠٧٨	٧٠.٧	٥.٠	١٨٢٥١	٢٩.٣	٥.٤	١٥٥٠٨٩	١٠٠
جنوب الوادي	–	–	–	٤٧٦٥٨	٨٨.٤	٥.٤	٦٢٢٩	١١.٦	١.٨	٦٢٣٢٩	١٠٠
طنطا	–	–	–	٨١٣٠٣	٧٧.١	٩.٢	٢٤١٦٢	٢٢.٩	٧.٢	٥٣٨٨٧	١٠٠
المنصورة	–	–	–	٧٨٧٩٤	٧٧.١	٨.٩	٢٣٣٩١	٢٢.٩	٦.٩	١٠٥٤٦٥	١٠٠
الزقازيق	–	–	–	٩٥٨٥٧	٦٦.٢	١٠.٨	٤٨٩٤٠	٣٣.٨	١٤.٥	١٠٢١٨٥	١٠٠
المنيا	٣٩٥٠	١٠.٩	٣.٠	٢٠٨٨٩	٥٧.٧	٢.٤	١١٣٥٠	٣١.٤	٣.٤	١٤٤٧٩٧	١٠٠
المنوفية	–	–	–	٤٣٥٢٨	٦٩.٣	٤.٩	١٩٣٠١	٣٠.٧	٥.٧	٣٦١٨٩	١٠٠
قناة السويس	–	–	–	٣١٢٢٩	٧١.٤	٣.٥	١٢٥٣٨	٢٨.٦	٣.٧	٤٣٧٦٧	١٠٠
حلوان	–	–	–	٥٧١٠٤	٥٨.٥	٦.٥	٤٠٥٢٤	٤١.٥	١٢.٠	٩٧٦٢٨	١٠٠
إجمالي	١٣٢٦٤١			٨٨٣٩٣٤	–	١٠٠	٣٣٧٦٢٩	–	١٠٠	١٣٥٤٢٠٤	١٠٠

الفصـــل الثالـــث

بعض المتغيرات الدالة على أوضاع القائمين على التعليم الجامعي بالأزهر والمنظمين لـــه

مقدمـــة

يعتبر البعض أن الهيئات البشرية التعليمية بالجامعة تمثل أحد مكونـــات المدخلات البشرية في عملية الإنتاج التعليمي (مثال: منقـــذ داغـــر، ٢٠٠١، ص٣؛ محمد محروس، ٩٠، ص١٢).غير أننا نفضل النظر إليهم **كمنتجـــين** للعملية التعليمية داخل المصنع الجامعي بالتدريس ووضع المناهج وتـــأليف الكتب العلمية ولكن قد يعتبر معاونيهم **مدخلات** بشكل جزئي وذلك في فتـــرة إنجازهم للدراسات العليا المطلوبة منهم حيث تتغير حالتهم بعد انتهائهم بنجاح من تلك المرحلة ويتوقع أن يكتسبوا قيمة مضافة متميـــزة أهمهـــا تحـــولهم الوظيفي من إداريين الى أعضاء هيئة تدريس بالجامعة . أمـــا الإداريـــون فيقومون بدور **المنظم** لحركة إنتاج وتداول العملية التعليمية بـــين الدارســـين والمعلمين وإعداد الوثائق الرسمية اللازمة . بل أن فريقا منهم يساهم بشـــكل مباشر في مساعدة المعلمين على إكساب الدارسين مهارات إضافية وتحسين قدراتهم التحصيلية من خلال الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية والرعايـــة الاجتماعية والصحية الموجهة خصيصا لهؤلاء الدارسين .

والواقع أن الأحوال التي تكتنف هذه الفئات في المجال المهني يتوقع أن يكون لها تأثير قوي بشكل أو بآخر على كفاءة سير لعملية التعليمية واستفادة

الدارسين منها . وبناء عليه، نستكمل في هذا الفصل بعض الجوانب الإضافية الهامة التي يتوقع أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأداء التعليمي والكفاءة التعليمية والتحصيلية داخل المصنع الجامعي.

واكتفاء بما تم من تحليل مقارن للوضع المعني بين الجامعات المصرية الذي تم إنجازه فيما سبق، فسوف يتم تركيز التحليل الحالي على **جامعة الأزهر** كخطوة نحو استكمال الصورة الإجمالية حولها كمحور أساسي للدراسة . حيث تتم هنا محاولة تقييم الكفاءة التعليمية في جامعة الأزهر من خلال الدلائل المستنبطة من الأحوال والموصفات المهنية للمعلمين كمنتجين للعملية التعليمية، وللعاملين الآخرين كمنظمين لخط سير تلك العملية .

١/٣، أوضاع وخصائص لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم :

قبل التعرف على بعض جوانب الحالة المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في جامعة الأزهر نود أولا تقديم موجزا سريعا حول وزنهم النسبي بين الجامعات المصرية الأخرى . فقد أوضحت البيانات في جدول (٤) السابق أن الجامعات المصرية تضم ٣٥٠٣٤ أعضاء هيئة التدريس و٢١٦٠٦ من معاونيهم . وكانت جامعة القاهرة تضم أكبر عدد من الفئتين (١٧.١% و١٦.٩%على التتابع) بينما وجد أقل عدد من أعضاء التدريس في جنوب الوادي (٢.٢%) وكانت جامعة المنيا هي التي تضم أقل عدد من المعاونين (٣.٢%).

أما **جامعة الأزهر**، فتضم ٥٢٣٤ من أعضاء هيئة التدريس بنسبة ١٤.٩% محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد جامعة القاهرة من حيث كبر حجم

عدد الفئة المذكورة بها - كما أنها تحتل ذات المرتبة فيما يتعلق بعدد المعاونين الذين بلغو ١ ٢٨١٨ بنسبة ١٣% من إجمالي معاوني الجامعات المصرية الثلاثة عشر .

ومما سبق نتوصل إلى أول معلومة متميزة عن أعضاء التدريس ومعاونيهم بجامعة الأزهر وهي أنهم يكونون **قوة إنتاجية تعليمية ذات أهمية نسبية مرتفعة مقارنة بالوضع في الجامعات المصرية الأخرى حيث لا تسبقها في ذلك سوى جامعة القاهرة فقط** . ترى، ما هي الخصائص المهنية لهذه القوى الكبرى والى أي مدى يمكن أن يفيد التعرف عليها في تقييم الأداء التعليمي ؟! لننتقل الى العرض التالي حيث نتعرف على الإجابة المنشودة.

أولا، المنح الدراسية والتدريبية كمؤشر على ارتفاع مستويات المهارة والأداء العلمي والتعليمي : أشارت إحدى الدراسات الى أن الابتعاث الى الخارج يمكن أن يلعب دورا إيجابيا في رفع كفاءة الكوادر البشرية وتأهيلهم للمناصب القيادية ورفع خبراتهم البحثية والفكرية (عابدية خياط،٨٣، ص٢٤٠). وتأييدا لذلك الرأي - جزئيا - يمكن اعتبار ارتفاع نسبة الموفدين للتعليم والتدريب العلمي بالخارج من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعة مؤشرا إيجابيا على الارتفاع **المحتمل** لمستوى الأداء التعليمي لهؤلاء المبتعثين . ويقدم الجدول التالي صورة حول الوضع المعني وتطوره في خلال الخمس عشرة سنة الماضية يمكننا التعرف على مدى ثبات حركة الابتعاث أو تطورها للأفضل .

ويتضح من جدول (٦)، أن ٤.٦ % في المتوسط من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الأزهر يتم إيفادهم سنويا الى الخارج للاستزادة من العلوم المتطورة ويحدث ذلك في صور وأشكال متنوعة كما هو مبين في الجدول المذكور . وبمقارنة الوضع عبر السنوات المختلفة يلاحظ أن السنوات السابقة للتسعينات شهدت معدلات أعلى لحركة الابتعاث عما تلاها من سنوات . وكان أعلى معدل لها (٨%) في عام ٨٦/٨٥ . ويبدوا أن السياسات الانكماشية المصاحبة للتحول الاقتصادي في مصر فترة التسعينات قد انعكس على حركة الابتعاث حيث انخفض نصيب المبعوثين من ٦% في عام ٩٠/٨٩ الى٤.٩% في العام التالي الذي شهد بداية التطبيق التحولي . وقد تدنى المعدل الى أقل مستوى له (١.٨%) في عام ٩٥/٩٤ . وبالرجوع إلى الإحصائيات الرسمية للتعرف على وضع الاقتصاد المصري آنذاك (النشرات الاقتصادية والتقارير السنوية للبنك الأهلي المصري، أعداد مختلفة)، لوحظ أن معدل النمو في عام ٥٩/٩٤ كان قد أرتفع الى ٤.٦% بعد أن كان ٤% في العام السابق له.

فهل يا ترى كان ذلك الارتفاع في معدل النمو قد حدث نتيجة لسحب جزء من الموارد المالية التي كانت الدولة تخصصها للبعثات الجامعية وتم إعادة تخصصها في أوجه تنمويه أخرى؟

وبغض النظر عن الأسباب التي تخرج عن نطاق دراستنا، فقد شهدت الفترة من ٩٣/٩٢ حتى ٩٦/٩٥ تذبذبا بين أقل معدلات حركة الابتعاث، بينما حدث ارتفاع نسبي واستقرار واضح في تلك المعدلات منذ عام ٩٧/٩٦

وخاصة في السنوات الثلاثية الأخيرة. ومع هذا، لم تعاود المعدلات المذكورة ارتفاعها أبدا الى المستوى الذي كانت عليه في عام ٨٦/٨٥

جدول رقم ٦

ويتضح مما سبق أن هناك ٤.٦ في المتوسط من معلمي جامعة الأزهر قد اكتسبوا خبرات علمية وتعليمية يمكن أن تتيح لهم أداء تعليميا متميزا في الجامعة بعد عودتهم إليها، كما يمكن أن تنتقل خبراتهم الى الغير حتى من زملائهم عن طريق الاحتكاك وتبادل الخبرات في اللقاءات العلمية بأشكالها المختلفة من مؤتمرات وحلقات دراسية ودورات تدريبية وغيرها.

إن كان ذلك هو الوضع المتعلق بأحد أشكال تحسين الكفاءة العلمية والتعليمية التي نتوقع معها ارتفاع مستوى جودة أداء القائمين بالتدريس في جامعة الأزهر - ترى ما هو الحال المتعلق بتحسين مستويات دخولهم من خلال العالم الخارجي والذي يتوقع معه تمتعهم بالاستقرار الاقتصادي الذي يساعد على تفرغهم لأداء العملية التعليمية بمزيد من الجدية ؟

ثانيا، الإعارات والإجازات كمؤثر ذي حدين : كما أشارت إحدى الدراسات، فإن من أهم أسباب تدني الأداء البشري للعاملين بالجامعة، ضعف الأجور والحوافز المادية وعدم العدالة في تقييم الأداء وترقية المستحقين بالفعل (نشأت فهمي،٢٠٠١، ص٥) . وتعتبر الإعارات أحد الحلول الناجحة لمثل تلك المشاكل كما أنها تتضمن عددا كبيرا من المنافع مثل الخبرة العلمية والتعليمية وتقديم الاستشارات التخصصية الى الدول الأخرى، وتحسين أوضاع المعارين أنفسهم برفع مستويات دخولهم وخبراتهم المهنية والمعرفية من خلال الاختلاط بثقافات مختلفة، وفي نفس الوقت تستفيد الدولة المصدرة لهؤلاء المعارين بزيادة مواردها المالية خاصة بالعملة الصعبة من خلال التحويلات النقدية للعاملين المصريين بالخارج ودفع الضرائب والرسوم

المستحقة على هذه الفئات . كما أن تلك الإعارات تساهم في بث الثقافة المصرية وترسيخ روابط المودة والتعاون مع الدول الأخرى من خلال هؤلاء المعارين الذين يعملون كسفراء ممثلين لمصر ولأبنائها وللجامعة التي انطلقوا منها .

وبالرجوع الى الإحصائيات لم نعثر على بند مستقل بالمعارين فقط ولكنه كان دائما متداخلا مع الحاصلين على أجازه خارجية وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٦). ولكننا إذا اعتبرنا تلك الإجازة تؤخذ عادة للتفرغ العلمي (كالحال في البعثات العلمية) فسوف نتحدث عن ذلك البند - تجاوزا أو اضطرارًا - على أنه مؤشرًا. على تحسين المستوى الاقتصادي للعاملين بالتدريس بجامعة الأزهر- فحتى إن كانت الإجازة لإنهاء دراسة أكاديمية معينة كالماجستير أو الدكتوراه فهي تنتهي عادة بالارتقاء الى درجة علمية أعلى مصحوبة بارتفاع في الدخل مع التمتع بالتفرغ لذلك العمل بدون أن يعرقل التواصل في أدائه أعمال المهنة المعتاد القيام بها أثناء وقت العمل الرسمي .

وبشكل إجمالي، يوضح الجدول أنه من بين ٥٢٣٤ عضوا بهيئة التدريس بجامعة الأزهر يتواجد ٤٠١٦ بالتدريس بالجامعة بينما أعير ١١٧٣ للعمل بالخارج أو كان في إجازة حيث يمثلون٢٢.٤% من إجمالي تلك الفئة. وتنخفض نسبة المعارين من المعاونين الى ٣.١% فقط بعدد مطلق ٨٦ فردا من بين ٢٨١٨ معيد ومدرس مساعد بينما يتواجد الباقون (٢٧٣٢) في ميدان العمل المحلي بالجامعة . وقبل أن نوضح رأينا في هذا الصدد، نود

أولا أن نبدي تحفظنا على المعاملات التي وردت في جدول (٤) السابق بشأن أعداد الطلبة الذين يقوم عضو التدريس أو المعاون بالتدريس لهم حيث أن تلك المعاملات سترتفع نسبتها إذا ما اقتطعنا أعداد المعارين والحاصلين على أجازه فيصبح عدد الطلبة لكل عضو تدريس ٤٥.٤ وليس ٣٥.٣ كما أشير في الجدول السابق، ويصبح عدد طلبة دراسات عليا لكل عضو تدريس ٢.٠ بينما يكون الطلبة لكل معاون ٦٧.٥ . ويستدل من ذلك على أحد آثار الإعارات والإجازات وهو ارتفاع العبء المهني على المتبقين لأداء العملية التعليمية ولو أن الوضع بالنسبة للدارسين في المرحلة العليا يكاد لا يختلف لانخفاض عددهم أصلا، كما أنه لم يتغير بشكل معنوي في حالة المعاونين نتيجة لانخفاض عدد الغائبين منهم هذا، وقد يكون هناك تخوفا آخر من حدوث ضعف في العطاء المهني للمعارين بعد عودتهم نتيجة لتناقص شعورهم بالانتماء نسبيا بفعل البعد الزمني والمكاني عن المكان الأصلي لتقديم الخدمات المستهدفة.

ثالثا، التمييز النوعي : في نظرة مقارنة بين كليات البنين وكليات البنات، يتضح من جدول (٧) ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في كليات البنين من إجمالي العاملين بالجامعة الى ٧٢.٢% مقابل٢٧.٨% يعملون في كليات البنات . وقد لوحظ أن المعارين أو القائمين بإجازة خارجية كان العدد الأكبر منهم من كليات البنين حيث بلغ ذلك العدد٩٣٣ عضو تدريس وأربعة معيدين (بنسبة٧٤.٤% من إجمالي المعارين والقائمين بإجازة على مستوى الجامعة) وذلك في مقابل ٣٢٢ في كليات البنات (بنسبة٢٥.٦ % فقط) . ولو أن المعاونين في كليات البنات كان عدد المعار

والحاصل على أجازه منهم ٨٢ في مقابل أربعة فقط في كليات البنين وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية الحالات في كليات البنات تكون إجازات رعاية طفل أو مرافقة للزوج في سفره للعمل بالخارج .

وإذا اعتبرنا أن البعد عن العمل بالجامعة الأم لفترة طويلة نسبيا يمكن أن يؤثر على درجة الحماس في الأداء التعليمي بها بعد العودة على الأقل لفترة من الوقت . فإن كليات البنين ستكون اكثر معاناة من تلك المشكلة – وفقا لذلك المعيار حيث ترتفع فيها نسبة المعارين أو الحاصلين على إجازة الى ١١.٦% مقابل ٨٨.٤% موجودين بينما يلاحظ الانخفاض النسبي لتلك الكوادر المهاجرة بشكل مؤقت في كليات البنات الى ٤% فقط مقابل ٩٦% مستقرين في خدماتهم التعليمية المحلية .

٢/٣، بعض المواصفات المهنية للعاملين بالجامعة

ما من شك في أن الخصائص المهنية التي يتسم بها العاملون في المجالات المكملة لعملية التدريس بالجامعة يمكن أن تؤثر في فعالية ما يقومون به من أدوار مأمولة خاصة في استكمال بناء الشخصية الطلابية القدوة . وفيما يلي بعض أمثلة على تلك الخصائص :

أولا، التوزيع النوعي : تشير الاحصاءات الى أن كليات الأزهر تستوعب عمالة متنوعة – غير القائمين بالتدريس – تبلغ ٦٠٦٩ . منهم ٤٧٦٣ ذكور (٧٨.٥%) و١٠٣٦ إناث (٢١.٥%) . وجدير بالملاحظة أن كل العاملين في

كليات البنين من الذكور فقط أما في كليات البنات فالنسبة الغالبية (٧٦.٧%) من الإناث ولكن أيضا هناك ٣٩٦ بنسبة٢٣.٣% يعملون فيها . وذلك يعني أن الذكور يشكلون النسبة الأعلى في العمالة بالجامعة، وإن كانت النساء ينفردن بتركز أكبر في كليات البنات . أما في الإدارات العامة للجامعة فيرتفع عدد العاملين بها الى ٧٢٦٥ فردا بزيادة ١١٩٦ عن العاملين بكليات الجامعة، ومع هذا، مازال الذكور يستحوذون على النسبة الأكبر من العمالة فيها (٥٦١١ بنسبة ٧٧.٢%) مقارنة بالعاملات حيث ينخفض عددهن الى ١٦٥٤ بنسبة ٢٢.٨% من إجمالي العاملين بتلك الإدارات .

ثانيا، الحالة التعليمية : يفترض منطقيا - أن يتمتع العاملون في الجامعة بمستويات علمية مرتفعة حتى يمكن التعامل بسلاسة وبلغة مهنية وحوارية متناغمة مع الدارسين والمعلمين في أعلى درجات السلم التعليمي . ترى إلى أي مدى يتحقق ذلك الشرط الضمني لتوافر مناخ تعليمي ثقافي بناء وفعال للدارسين بجامعة الأزهر ؟

جدول (٧)

بالبدء بكليات البنين، يوضح جدول (٧) أن ٣٧.٢ % من العاملين فيها لا يحملون مؤهلات ومع هذا فهناك ٩٤٩ من حملة الشهادات الجامعية (٢١.٧%) بالإضافة الى ٤١ من الحاصلين على دراسات عليا منهم خمسة إداريين حاصلين على الدكتوراه و١٧ حاصلين على درجة الماجستير . إلا أننا نلاحظ انخفاض الحافز الثقافي - نسبيا بين العاملين في كليات البنات حيث يلاحظ وجود ثمانية فقط من الحاصلات على دراسات عليا منهن ثلاثة فقط حاصلات على درجة الماجستير بينما تقل المؤهلات الجامعية في كليات البنات الى نصف العدد المناظر في كليات البنين وإن كانت الفئة العاملة الحاملة لتلك المؤهلات تمثل في حد ذاتها نسبة أعلى من إجمالي العاملين والعاملات في كليات البنات (٢٧.٢%) مقارنة بالنسبة المناظرة في كليات البنين التي تنخفض الى ٢١.٧% . كما تتميز كليات البنات على البنين بأن العاملين الذين لا يحملون مؤهلات يمثلون نسبة أقل (٢٩%) من نظيرتها في البنين(٣٧.٢%) أما في الإدارات العامة للجامعة، فيلاحظ أن الوضع التعليمي أفضل بكثير منها في الكليات حيث أن ١٤٣ من العاملين بها حاصلون على الدراسات العليا، وغالبتهم (٧٦فردا) انتهوا من درجة الماجستير، كما يمثل الجامعيون ٣٦.٣% من هؤلاء العاملين وإن كان ٣٧.٦% منهم لا يحملون مؤهلات - وعادة ما يعمل هؤلاء في الأشغال الدنيا مثل النظافة وما شابهها .

نخرج مما سبق الى أن هناك خللا يبدو من ارتفاع نسبة العاملين ذوي المؤهلات الأقل من الجامعية عن نسبة الفئات الذين تم توظيفهم لتيسير الخدمات التعليمية والثقافية لهم من الدارسين الجامعيين، بل ومن أعضاء

التدريس ومعاونيهم . وتدل الشواهد على أن عدد كبير من هؤلاء يعملون في مواطن تتطلب ثقافات عالية المستوى مثل المكتبات وما من شك في أن ذلك يمكن أن يعرقل الأداء التعليمي والتحصيلي والشواهد تنطق بالنتائج !!!!

وإن كان التمتع بأي منصب قيادي يتيح لأصحابه فرصة أكبر للعطاء المهني الفعال الذي يتمثل بين العاملين في الجامعة في المساهمة على رفع الأداء التعليمي والخدمي للدارسين ولمن يقومون بتعليمهم - فسوف نختم عرضنا التقييمي للعمالة المنتجة في المصنع الجامعي والمنظمة لمراحله الخدمية بمحاولة التعرف على التوزيع المهني للعاملين وفقا لدرجاتهم المهنية وللنوع أيضا .

ثالثا، توزيع العاملين وفقا للتصنيف المهني والنوعي : من المثير للدهشة أن لا نعثر على منصب مدير عام إطلاقا في كليات الجامعة . وعلى مستويات الكليات كلها يتضح من جدول (٨) التالي أن ٩.٨% فقط من العاملين يتمتعون بدرجة كبيرة وأولى التي تزداد عندها احتمالات وفرص شغل المناصب القيادية بينما يشغل٩٠.٢ % درجات متفاوتة كمرءوسين . وتتواجد غالبية أفراد الفئة الأولى (٨٢.٩%) في كليات البنين في مقابل نسبة ضئيلة في كليات البنات قدرها ١٧.١% من الفئة المعينة . وفي كليات البنين نجد ١١.٣% من العاملين يشغلون مناصب ذات طبيعة قيادية في مقابل ٨٨.٧% يعملون على درجات تجعلهم مرؤوسين.

جدول (٨)

تصنيف العاملين في كليات الأزهر كدرجات قيادية ومرؤوسة حتى آخر ١٩٩٩

الدرجة / الجهة	كبير وأولى		درجات أخرى		إجمالي
	عدد مطلق	%	عدد مطلق	%	
كليات البنين	٤٩٣	١١.٣	٣٨٧٤	٨٨.٧	٤٣٦٧
%الى الإجمالي	٨٢.٩	–	٧٠.٨	–	–
كليات البنات	١٠٢	٦.٠	١٦٠٠	٩٤.٠	١٧٠٢
%الى الإجمالي	١٧.١	–	٢٩.٢	–	–
إجمالي الكليات	٥٩٥	٩.٨	٥٤٧٤	٩٠.٢	٦٠٦٩

المصدر : إدارة المعلومات والإحصاءات،٢٠٠٠، النشرة الإحصائية السنوية للعام الجامعي ٢٠٠٠/٩٩، ص٢٥١ - ٢٥٤، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، جامعة الأزهر القاهرة .

بينما تنخفض نسبة الفئة الأولى في كليات البنات الى ٦% فقط وتشير المصادر الأصلية (إدارة المعلومات والإحصاءات، ٢٠٠٠، ص٢٥٣) إلى أن تلك الفئة ليست كلها من الإناث وإن كن يمثلن النسبة الأعلى (٨٩ سيدة بنسبة٨٧% من إجمالي تلك الفئة) وذلك بالإضافة إلى ١٣ من الرجال (١٣%) . إذن، يصبح هناك ٥٠٦ من الذكور يشغلون مناصبا قيادية أو مؤهلة لذلك (بنسبة ٨.٣% من إجمالي العاملين بكليات الجامعة) و٨٩

من الإناث فقط يعملون في ذات المناصب حيث تتدنى نسبتهن الـــى ١.٥% فقط من إجمالي العاملين بكليات الجامعة .

ويختلف الوضع بعض الشيء في مجمع إدارات الجامعة حيث وجد ١٩ من العاملين فيها يشغـــلون منصـــب مدير عام وكلهم من الذكور (بنســـبة ٠.٣%) . أما العاملين على درجة أولى وكبير فيرتفع عددهم في المجمع إلى ٥٨٧ من الذكور(٨%) و١٧٦ من الإناث (٢.٤%) . وفي الدرجات الأخرى وجد ٥٠٠٥ من الذكور (٦٨.٩%) في مقابل ١٤٧٨ أنثى فقط (٢٠.٣%) .

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لمساهمة العمالة النسائية إلى عمالة الرجال داخل جامعة الأزهر وكذلك الحال بالنسبة لشغل المناصب المرموقة، فإن الفجوة بين الجنسين تكاد تقترب من نظيرتها التي تمثل مساهمة كل من الجنسين في قوة العمل على مســـتوى الدولـــة حيث كانت فـــي التســـعينات ٧٤.٩% للذكور في مقابل ٢٥.١% للإناث . (الجهـــاز المركـــزي للتعبئـــة العامة والاحصاء، ٢٠٠١، ص١١).

وعلى كل الأحوال، فما من شك في أن المرأة تتمتع بوضع متميز فـــي العمل في جامعة الأزهر حيث يمكنها ممارسة عملها في جو نسائي مســـتقل خاصة في كليات البنات - بل إن ذلك المسمى في حد ذاته يدل على الاهتمام الخاص الذي توليه الجامعة للمرأة بتوجيه خدمات تعليمية خصيصـــا إليهـــا، وكذا بإتاحة الفرصة لعدم الراغبات في الاختلاط في الدراسة أو في ممارسة العمل التكسبي في ظل المناخ المهني النسائي الذي تفضله، ذلك الذي لا شك

يمكن أن يساهم في ارتفاع مستوى أدائها المهني أو التحصـــيلي لشـــعورها بالرضا عن المناخ الذي يضمها خارج منزلها .

الفصل الرابع
جامعة الأزهر بين السلبيات والإيجابيات

مقدمـــة

لم تحظ جامعة في العالم بالتعرض لمتناقضات المشاعر مثلما حدث وما زال يحدث مع جامعة الأزهر وليس بخاف أن كثيرا مما يوجه إليها من انتقادات ينبع عن عداء متأصل للدين وللهوية الوطنية اللذان يعتبر الأزهر أحد رموزهما البارزة . وإن كانت بعض الانتقادات الموجهة إلى الجامعة تتسم بشكل موضوعي ولا يبتغي منها سوى الوصول بالجامعة إلى أفضل صورة ممكنة تتلاءم مع مكانتها المتميزة .

وبناء عليه، نورد موجزا لبعض ما يؤخذ على الجامعة محل الجدال من سلبيات، وبعض ما يميزها عن غيرها من إيجابيات ٠

١/٤ بعض سلبيات النظام التعليمي في جامعة الأزهـــر والمشـــاكل التـــي يواجهها التعليم الديني وبعض الادعاءات حوله:

في كتابه عن مصر في عهد كروميل، صرح البريطاني "لـــورد لويـــد" بأن " التعليم الوطني عندما قدم الإنجليز إلى مصر كان في قبضة الجامعـــة الأزهرية **الشديدة التمسك بالدين**" .. " وكان الطلبة الذين يتخرجون من هذه الجامعة يحملون قدرا عظيما من غرور التعصب الديني ولا يصيبون إلا قدرا ضئيلا جدا من مرونة التفكير والتقدير" . ومن ثم، فقد اقترح ذلك البريطاني

ضرورة التخلص من **السيطرة التعليمية بالأزهر** وذلك بتركيز الاهتمام على ما أسماه بإصلاح التعليم **اللاديني** الذي **ينافس** الأزهر (عباس محجوب،٨٧، ص٦١) .

كما يدعى مؤلف معاصر بعدم ملاءمة الدين للدراسة الجامعية لأنه يقوم على **الحدس والاعتقاد** مما يتعارض مع العلوم الجامعية التي تخضع للتفكير وللاستدلال العقلي (يوسف ميخائيل، ٩٤، ص ١٥) . ويقابل ذلك رأيا مغايرا يؤيد التعليم الديني ولكنه يرفض فكرة إدماج التعليم التقليدي معه داخل نفس الجامعة حيث يرى أن ذلك يؤدى إلى تعليم الدارسين لتلك العلوم المدنية بالأزهر **قليلا من الدين** الذي لا يكفى للبناء السليم للتكوين النفسي والفكري للخريجين، كما يتخوف المؤلف هنا من أن ذلك سوف يؤثر على أصالة الأزهر **وانسلاخه** إلى أزهريين : أزهر يظل على حاله، وأزهر ينسلخ من الأصل ولا يهتم كثيرا بالدين، مما سيؤدى بدوره إلى حدوث **شرخ** بين علماء الدين وعلماء الدنيا الذين يعملون في ذات الجامعة نتيجة لاتهام الفريق الثاني لعلماء الدين بالجمود والتعصب، ولرفض هؤلاء - بدورهم- أن يتحدث علماء الدنيا باسم الدين لعدم معرفتهم العلمية الكافية به . ويتصور المؤلف أن ذلك التطاحن المستمر بين فريقي العلماء داخل الجامعة الأزهرية الواحدة سيؤدي في النهاية الى جمود فكر كلا الفريقين لانشغالهم بصراع يخرج عن دائرة العلم الأصلية (ناصر الأسد، ٩٦، ص ١١ - ١٣) . ولو أننا نعتقد أن مثل هذه الخلافات لا تحدث إلا بين الأيديولوجيات المتطرفة فقط .

كما يرى البعض أن تدريس الدين مع العلوم المتخصصة يؤدى إلى **ازدحام المناهج وزيادة العبء التحصيلي** على الدارسين بجامعة الأزهر

(المجالس القومية المتخصصة،٨٦، ص ٨٧) ٠ والوقع أن المناهج الدينية الإضافية لا تتعدى الجرعة الأساسية المفروض إعطائها لأي مسلم حتى إن لم يكن دارسا في جامعة الأزهر . وبالإضافة إلى ذلك فإن نتائج الامتحانات تشير إلى أن متفوقي الجامعة عادة ما يحصلون على نتائج باهرة في امتحانات المواد الدينية حيث تتكامل تلك المواد ولا تتعارض مع المواد الأخرى .

أما أكثر الانتقادات عجبا، فيتمثل في اتهام جامعة الأزهر بالقصور في اتخاذ موقف حازم مع **الجماعات الإسلامية !!!** (ماجدة ربيع، ٩٢، ص٤١٩). وقد غفلت المؤلفة بذلك عن أن جامعة الأزهر ليست جهة أمنية حتى تزاحم المسئولين في مهامهم، كما أنه من العيب أن نظل نردد كل ما يشيعه المغرضون من افتراءات تنسب إلى الإسلام، والمسلمين كثير من المصطلحات المغلوطة التي يمكن أن تدخل في قائمة حصائد الألسنة المصابة بداء الأمية الدينية والتي ندفع الآن ثمنا باهظا لها بعد أحداث ١١ سبتمبر الأخيرة .

القصور في تطوير الجامعة وفى تفعيل دورها التعليمي : ومن أصحاب ذلك الرأي من يستدل على ذلك بأن المناهج العلمية السائدة في الأزهر ما زالت تقوم على المنهج القديم المحافظ، وأن الإنتاج العلمي للأزهر ما زال ضئيلا وغير محسوس، كما أن مكانة الأزهر في المجتمع تعانى من الضآلة حيث أنه لا يتمتع بفرص تطوير مرافقه أسوة بمرافق الدولة الأخرى (محمد خفاجى، ٨٧، ص ٢٥٢، ٢٥٣).

مشاكل تنظيمية : اعتبرت إحدى الدراسات أن **كثرة فروع جامعة الأزهر** مشكله تكمن فيها بعض السلبيات مثل حدوث قصور في أنشطه الجهاز الإداري والمرافق المتعلقة به مع عرقلة الأنشطة التعليمية وعدم توافر الخدمات الكافية في تلك الفروع . كما ترى أن هناك **تعددا في الأقسام العلمية** لبعض كليات جامعة الأزهر مما يؤدى في رأيها إلى إضعاف قوة مجالس الأقسام وقراراتها المتشعبة . وتشير أيضا إلى سوء حالة مباني جامعة الأزهر وتجهيزاتها وإلى عجز هيئات التدريس بها (المجالس القومية المتخصصة، ٨٦، ص ٨٧ - ٨٩) .

ضعف الموارد التمويلية : فقد أوضحت دراسة حديثة أن الأزهر كان يتمتع باستقلال مالي منذ العصر المملوكي نتيجة للأوقاف التي تركها الخيرون للإنفاق عليه حتى أنها أصبحت تمثل قاعدة اقتصادية راسخة ارتكز عليها الأزهر لفترة طويلة من الزمان إلا أن الأزهر نتيجة لطبيعته الممثلة للهوية الإسلامية والوطنية المصرية واجه حملة شرسة من الاستعمار البريطاني في خلال الفترة ١٨٨٢ - ١٩٥٢ حتى أنه استولى على كثير من أوقافه وأصبح الأزهر مؤسسة تصرف عليها الدولة من ميزانيتها . ويرى المؤلف أن ذلك قد تسبب في إضعاف إمكانياته التعليمية وتأخره النسبي عن مجاراة الجامعات المصرية الأخرى في تطوراتها المعاصرة (مصطفى رمضان، ٢٠٠٠، ص ٢٥٦) . وتتأكد حقيقة عدم منح جامعة الأزهر فرصه تمويلية متكافئة مع نظيراتها من الجامعات الأخرى من خلال دراسة رسمية نادت بضرورة تحسين موارد جامعة الأزهر ومساواتها في المخصصات

الحكومية الممنوحة للجامعات المصرية الأخرى (المجالس القومية المتخصصة، ٨٦، ص١٩٠).

التعتيم والتجاهل للجامعة ولدورها المتميز: تعتبر تلك **مشكلة عنصرية** تواجهها جامعة الأزهر في كثير من السجلات والبيانات الرسمية بل والدراسات المتخصصة التي تغفل ذكر اسم تلك الجامعة العريقة ضمن الجامعات المصرية ودائما ما تفصلها عن ركب الاحصاءات والبيانات بل والامتيازات المخصصة للجامعات المصرية وإذا صنفتها، فدائما ضمن قائمة تنظيمية أخرى مثل الأكاديميات والمعاهد، أو كشكل استثنائي مع الجامعة الأمريكية موحية بذلك أن الأزهر ليس بجامعة ٠٠ أو إن أقرت البيانات بذلك، فينظر إليها كجامعة غير مصرية، بل وغير منتسبة إلى أية جنسية حيث يشاع استخدام عبارة **الجامعات المصرية باستثناء جامعة الأزهر والجامعة الأمريكية** . ومن الأمثلة على ذلك القصور التي لا تعد ولا تحصى إصدار وزارة التعليم العالي مؤخرا لمجلدات خمس حول الجامعات في مصر حيث أفردت المجلد الأول بعنوان الجامعات **المصرية** والتعليم المفتوح ثم خصصت مجلدها الرابع **لجامعة الأزهر والأكاديميات والجامعة الأمريكية** - وحتى في مجلدها الخامس الذي يشير إلى الاحصاءات المالية والبشرية للجامعات المصرية، فللعجب أنها استعرضت قائمة بكل الجامعات المصرية الأخرى وأضافت إليها هيئات لا تمثل جامعة كتنظيم مثل وزاره التعليم العالي ومكتبه الإسكندرية والمجلس الأعلى للجامعات ومجمع اللغة العربية، وبرغم كل هذا لا نعثر على جامعة الأزهر ضمن هذا الحشد المختلط ! (على

سبيل المثال : مركز المعلومات والتوثيق ٢٠٠٠؛ مفيد شهاب، ٢٠٠٠؛ أحمد الصفتى ٩٠) .

ويشكل هذا التعتيم والتجاهل للأزهر كجامعة مصرية عريقة نوعا من القصور الذي يؤخذ على بعض الأطراف الغافلة عن إعطاء هذه الجامعة حقها الفعلي من التقدير ذلك الذي عثرنا عليه في دراسات أخرى أكثر إنصافا وحيادية في التقييم كما يتبين من العرض التالي .

٢/٤ بعض الجوانب الإيجابية التي يتميز بها التعليم الجامعي المصري بالأزهر :

كما يتضح من الدراسات المختلفة فهناك كثير من الإيجابيات التي تتمتع بها جامعة الأزهر وقد ينفرد بها نظامها التعليمي عن سائر النظم المناظرة وفيما يلي بعض تلك الإيجابيات التي سنعتبرها ردودا جزئية على بعض السلبيات والافتراءات التي يحاول بعض المغرضون إلصاقها بتلك الجامعة العريقة .

التعليم الديني وإيجابياته : على عكس ما سبق، تنادي كثير من الدراسات بضرورة التوسع في التعليم الديني وترى أن ذلك يعتبر أحد أوجهه الميزة النسبية للتعليم الجامعي الأزهري وذلك لاعتبارات كثيرة ومتداخلة من أهمها إتاحة الفرصة للاستفادة بعلم نموذجي شامل ومتكامل يجمع ما بين **الدين والدنيا** ويحمى الدارسين والمجتمع من الوقوع في مصيدة العلوم الدنيوية التي تركز على الماديات وحدها فتتسبب له في كثير من المشاكل مثل انعدام المعايير والضوابط، وافتقاد **معتقدات ونماذج مثالية يعمل البشر من أجلها**

كما صرح بذلك أحد العلماء الأمريكيين الذي ضج من المبالغة في الماديات العلمية (أحمد مهدى، ٩٤، ص ٤٠٨) . كما تؤكد تلك الدراسات على حتمية العلم الديني كوسيلة لا غنى عنها **للتربية وللإعداد الأخلاقي للدارس** (كمال عاشور، ٩٤، ص٢٧٣؛ عفاف نخله، مايو٩٧، ص١؛ مجلس الوزراء،٩٧، ص ١٢١) ٠

وعلى عكس الادعاء بجمود الفكر الديني وبالإبداع الذي يكتنف العلوم الدنيوية، فقد شهد شاهد من أهلها حين صرح عالم غربي بأن الفكر التقليدي قد بالغ في التخصص الدقيق في نقاط علمية جامدة وفى أخذ المعارف التراكمية السابقة **بقبول وتسليم** بدون إعمال العقل لاستنباط مزيد من المعارف الجديدة مما أدى إلى أن تلك العلوم أصبحت **جامدة ومقلدة** (أويم بايبك، ٩٥، ص ٢٠٠، ٢٠١) . إذن فالجمود الفكري هو مشكله سلوك بشرى للعلماء وليس لعيب في الأصول المعرفية ومن باب أولى – الديني منها – في حد ذاتها !!

الحفاظ على اللغة العربية ونشرها : فقد ساعد اهتمام الأزهر بتعليم اللغة العربية وبالتدريس بها على نشر اللغة العربية بين غير الناطقين بها خاصة بين الأقليات الإسلامية بالاضافة إلى إحياء اللغة العربية ونشر حركات **التعريب** في الدول التي اصطبغت باللغات واللكنات الأجنبية نتيجة للنفوذ الأجنبي المستعمر لها ومن الأمثل على الأدوار الهامة للأزهر في ذلك الصدد استعانة الجزائر بمجرد استقلالها في عام ١٩٦٥ بعلماء الأزهر للتغلب على حاله **الفرنسة** التي تغلب عليها والمساعدة في نشر حركة التعريب فيها خاصة

بين المؤسسات التعليمية الرسمية وزاد الاهتمام بذلك إلى حد إنشاء جامعة إسلامية في مدينه قسطنطينية على غرار جامعة الأزهر . وحدوث نفس الشيء في دول أخرى مثل السوادن التي أقيمت فيها جامعة أم درمان الإسلامية (مصطفى رمضان، ٢٠٠٠، ص ٢٦١، ٢٦٢)٠

المساهمة الإيجابية في القضايا المصيرية : فقد دلت الدراسات على أن الأزهر يمتد بدوره إلى المساهمة في كثير من الأحداث والقضايا الخطيرة المحلى منها والخارجي خاصة ما يتعلق منها بشئون الإسلام والمسلمين وبأمور التعامل مع أصحاب العقائد الأخرى وذلك منذ نشأته كجامع رسمي للدولة الفاطمية. ومن الأمثلة على ذلك قيادة **عمر مكرم** العالم الأزهري لثورة الشعب ضد الحملة الفرنسية، وإدانة المحاولات الصهيونية لتهويد القدس، وتدعيم السلطة الحاكمة في تنفيذ سياستها مثل المساعدة على تحقيق **الوحدة الوطنية** داخل مصر وتبرير شرعية **معاهدة السلام** بين مصر وإسرائيل في عام ٧٩، وكذا مساندة **الاقليات الإسلامية** خاصة المضطهدة منها ماديا ومعنويا مثل محاولة وضع حد للمذابح التي كانت تحدث للمسلمين في الفلبين في عام ٧١ (سنيه قراعه، ٦٨، ص ١٨٧، ١٨٨؛ ماجدة ربيع، ٩٤، ص ٣٧٤، ٣٧٥)٠

التفاعل الثقافي مع العالم الخارجي : وبالإضافة إلى الدور السياسي والدبلوماسي الموضح عاليه، تدل الدراسات والشواهد على الانتشار الأزهري في العالم أجمع وامتزاجه التبادلي به من خلال عدة قنوات وبأشكال متعددة مثل إيفاد الدعاة الى الخارج للتوعية الدينية خاصة في بعض المناسبات مثل رمضان؛ وكذلك إرسال بعثات علمية للاستزادة من العلوم الدولية المتطورة،

واستقبال الوافدين من كل أقطار الأرض للتعلم في الأزهر وتأهيلهم لغويا وعلميا ودينيا مع تسهيل إقامتهم في مدينه البعوث الإسلامية المخصصة لهم، ويبدو أن المؤلفة التي أقرت ببعض تلك الأدوار الإيجابية للجامعة غير دقيقة في تقيمها للأمور حيث تدعي أن الجامعة عادة ما ترسل الى الخارج مسئولين غير متخصصين في مواضيع اللقاءات العلمية الموفدين إليها - بدون توثيق ذلك الادعاء بأية أدلة رقمية أو غيرها ! (ماجدة ربيع، ٩٤، ص٣٨٢) . هذا، وقد امتد النشاط الثقافي للأزهر في مناطق غربية كثيرة بناء على طلب الجاليات العلمية فيها من خلال أشكال متعددة مثل إنشاء فروع للجامعة فيها مثلما حدث في فرنسا والفلبين وجنوب إفريقيا وكاليفورنيا، والإشراف على بعض المعاهد العلمية الدينية بالخارج مثل المعهد الأزهري في ميد وغري ومعهد كيب تاون في جنوب إفريقيا (مصطفى رمضان، ٢٠٠٠، ص٢٦٢-٢٧٧) .

الدور الإعلامي الديني للأزهر : أقرت المؤلفة السابقة بالدور الفعال للأزهر في مجال الإعلام الديني وذلك من خلال إصدار مؤلفات محليه وموجهه للعالم الإسلامي، ونشرات موثقة تتضمن أخبار وشئون المسلمين (ماجدة ربيع،٩٢، ص٣٨٢) وبالإضافة الى ذلك، نجد أن الجامعة قد قامت بمشروع بالغ الأهمية وهو ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات العلمية وإجازة ترجمته رسميا فى ١٦ إبريل ١٩٣٦ (محمد خفاجى، ٨٧، ص ٥٠١، ٥٠٢) . ومازالت الجامعة تقوم بدورها الإعلامي المتطور والمتزايد من خلال بعض المراكز العلمية الموجهة مثل مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ورابطة

الجامعات الإسلامية(التي اختارت الأزهر للقيام بأمانتها لفترتين متتاليتين حتى حينه)، وكذلك من خلال مجلة الأزهر وجريدة صوت الأزهر كوسيلتين إعلاميتين للتعبير عن الرأي الأزهري الديني والأكاديمي وضمان التواصل مع الآخرين على المستويين المحلى والعالمي على الأقل مرة واحدة أسبوعيا ٠

الأزهر أكبر وأقدم جامعة إسلامية نظامية مستمرة في العالم : بدأت الجامعة الإسلامية في شكل حلقات علمية تنعقد في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة المنورة، ثم توالت الجامعات الإسلامية في شكل حلقات علمية في أماكن أخرى مثل جامع عمرو بن العاص الذي كانت تدرس فيه بالاضافة إلى الدين علوم اللغة والأدب والشعر ٠ ثم نشأ الأزهر كجامع رسمي للدولة الفاطمية وملتقى لحلقات علمية وسياسية يتجمع فيها أعداد متزايدة من علماء العالم ٠ وبعد مرور ثلاثة أعوام ونصف فقط من بداية إنشائه في رمضان ٣٦١هـ / ٩٧٢م أصبحت المناقشات حول المؤلفات الهامة مثل كتاب الاختصار تدار في أروقته كما كانت تنعقد فيه مجالس الحكمة للنساء وبدأت أول معالم الجامعات المعاصرة تظهر من خلال ذلك الصرح الإسلامي مثل استنباط لقب **كرسي الأستاذية** من المقعد الذي كان شيخ الأزهر يجلس عليه أثناء محاضراته، كما أخذت وظيفة **معيد** من عادة تعيين الشيخ لبعض الطلبة النابهين كمساعدين لإعادة شرح محاضراته على بقية الطلاب كما أخذ زي **الروب الجامعي** عن جبه الشيخ الفريدة، واستمرت الأزهر في تطور إلا من بعض وقفات ترتبط كلها بالتطورات السياسية التي كانت تصيب البلاد ولكن أبدا لم ينتهي كنظام تعليمي متنام حتى صدر أول

قانون نظامي للأزهر للحصول على شهادة العالمية في عام ١٨٧٢ م، وفى عام ١٩٣٠ صدر قانون رقم ٤٩ لتنظيم الدراسة في معاهد الأزهر وكلياته الدينية واللغوية التي تم إنشائها على مدى ثلاثة سنوات تباعا وهى كليات أصول الدين واللغة العربية والشريعة ٠ وفى مايو عام ١٩٦١ صدر القانون ٦١/١٠٣ الذي قامت بمقتضاه جامعاته العلمية التي ضمت لأول مرة عددا من الكليات العلمية المدنية مثل كليات التجارة والطب والهندسة والزراعة، وتوالت التطورات المتلاحقة المستمرة لتشمل تخصيص كلية البنات الإسلامية ذات الشعب العلمية المختلفة التي تحول جزء منها فيما بعد إلى كليات مستقلة مثل كليات التجارة والطب والعلوم والصيدلة واستمرت الجامعة في تغطية أقاليم مصر المختلفة بفروعها من الكليات المتنوعة التي بلغ عددها في عام ٢٠٠٠ واحد وستون كليه منها ٤٥ للبنين و١٦ كلية للبنات وذلك بالاضافة إلى ثمانية مراكز علمية خدمية تطبيقية وست مشاريع بحثية وتسعة عشر مركزا تحت الإنشاء، كما أصبحت جامعة الأزهر تضم ثلاثة مستشفيات جامعية هي الحسين وباب الشعرية التابعة لطب بنين، والزهراء التابعة لطب بنات وجارى إنشاء مستشفى ضخم في مدينه نصر لتنضم إلى قافلة المستشفيات التعليمية الأزهرية - كما أقيمت مؤخرا مستشفى الدعاة في مصر الجديدة لتقديم خدمات متميزة ليس فقط للدعاة ولكن أيضا لجميع العاملين بالأزهر مع نشر خدماتها الطبية ليستفيد بها أهالي الأحياء المجاورة وللعديد من المتزاحمين عليها للاستفادة من أحدث الوسائل العلاجية فيها (سنيه قراعة، ٦٨، ص ١٣، ١٠٧؛محمد خفاجى، ٨٧، ج ٢، ص ١٦٩ - ٢٢٧؛

العلاقات العامة، ٩٦، ص ٥ -٦؛ إسماعيل سراج الدين، ٢٠٠٠، ص ٥٥١، ٥٥٢؛ فايز مينا، ٢٠٠١، ص ١٨) ومن أحدث نتائج التطورات التعليمية بالأزهر المواكبة **للاقتصاد الجديد** الذي يقوم على ثورة الاتصالات والإلكترونيات والتقنيات الحديثة، تخرج أول دفعة لقسم الكمبيوتر في كليه العلوم للبنات بمدينه نصر ولا أدرى بأي منطق بعد ذلك تستمر الادعاءات بجمود جامعة الأزهر وبعدم مسايرتها للتطورات التي تحدث في الجامعات الأخرى ؟!

وبالإضافة إلى الردود الضمنية السابقة على بعض الادعاءات غير الصحيحة ولا الموثقة ضد نظام التعليم الجامعي الأزهري نود أن نختم ذلك بمجموعة أخرى من المميزات النسبية التي تنفرد بها جامعة الأزهر أو تتميز بها عن غيرها من الجامعات المصرية الأخرى.

التوافق مع إستراتيجية الحاجات الأساسية وحقوق الإنسان : فبعض مؤيدي إستراتيجية الحاجات الأساسية يرون أنه بالاضافة إلى المأكل والملبس والمأوى يجب أن يتاح للإنسان فرصة التعليم كوسيلة ضرورية لترشيد وعى الإنسان بحقوقه وواجباته وذلك ما تم تأييده مؤخرا من خلال المادة ٢٦ من إعلان حقوق الإنسان التي تنص على أن التعليم يعتبر أحد الحقوق الأساسية للإنسان (حازم الببلاوى، ٢٠٠٠، ص ١٨٣) .

ويتميز النظام التعليمي بجامعة الأزهر بمراعاته للبعد الإنساني وبرعاية محدودي الدخل بأشكال مختلفة منها تقديم الخدمات التعليمية تقريبا بالمجان حيث يدفع الدارس المصري خمسون قرشا كرسوم دراسية كل عام ولا يختلف الوضع كثيرا في مرحله الدراسات العليا - كما يوفر الدراسات الدينية

وتلك التي تتعلق باللغة العربية بالمجان لجميع الوافدين باعتبارها حقوقا أساسية للإنسان - بل إن الجامعة تعامل طلاب الأزهر من أبناء آباء أجانب وأمهات مصريات مطلقات أو أرامل معاملة خاصة حيث يؤخذ منهم ١٠% فقط مما تحصل عليه من رسوم من الوافدين للدراسة في الكليات غير الدينية وذلك مراعاة لمشاكل الإنفاق التي تواجهها هؤلاء الأمهات العائلات عادة - ومن أبرز الأبعاد الإنسانية لنظام التعليم الجامعي بالأزهر أنه يتيح للمكفوفين فرصة الانتظام في كليات اللغة العربية، والشريعة والقانون، والدراسات الإسلامية، وقسمي الدراسات الإسلامية والعربية في كليات التربية بكليات البنين، كما يتيح للطالبات الكفيفات الدراسة في كليات الدراسات العربية والإسلامية للبنات ضمانا للوفاء بحق التعليم الديني لكل مسلم حتى إن كان يعانى من إعاقة بصرية (العلاقات العامة، ٩٨، ص ٢١، ٢٢) بل أن الجامعة حريصة على تقديم مساعدات متنوعة للمحتاجين من طلابها مع الحرص على دعم الكتاب الجامعي حتى أن الجامعة خصصت في عام ٩٥ /٩٦ مليون جنيه لدعم الكتاب الجامعي وفى ذات العام، تم إنشاء مشروع شباب الدعاة الذي أرسل بمقتضاه نحو ١٢٠٠ طالب أزهري للدعوة في مراكز الشباب في مختلف أنحاء الجمهورية في مقابل مكافأة مالية وذلك في محاولة لتشغيل طلاب الجامعة بما يتماشى مع رسالتها الدينية الأساسية من ناحية، والتغلب على مشاكل الأمية الدينية لدى الشباب من ناحية أخرى (رئاسة الجامعة، ٩٤/٩٥؛ ٩٦ / ٩٧،ص ١٨،١٩؛ ١٩) ٠

الأسبقية والاستمرارية في مراعاة حقوق المرأة في الدراسة والتوظف :
حتى فترة الستينات كانت المرأة المصرية تفتقد فرص التعليم والتوظف بحكم التقاليد السائدة ومع هذا فإن الأزهر الذي يقوم على أن العلم فريضة لكل مسلم ومسلمة أعطى للمرأة حقها في التعليم داخل أروقته في مناخ يتلاءم والتقاليد المحافظة خاصة في المناطق الريفية حنى أنه في مستهل حياته كانت تعقد فيه حلقات علمية مخصصه للنساء فقط والتي كانت تسمى مجالس الحكمة ٠ثم كان عام ١٣٠٢ هـ بداية حقيقية للريادة النسائية في التعليم الأزهري حيث التحقت فاطمة الحلفاوية من إحدى قرى المنوفية بالأزهر واستكملت تعليمها في طنطا ولو أنها أخفقت في الحصول على الشهادة العالمية لحداثة وجرأه التجربة وبعد ذلك بعامين انتسبت سيدتان أخروان للدراسة بذات المعهد . ومع نشأة الكليات العلمية الأزهرية في بداية الستينات، ثم تخصيص كلية لتدريس عدة تخصصات علمية للبنات مثل الطب والتجارة والعلوم في شكل شعب داخلية – ولكن هاهن البنات تتمتعن الآن بإتاحة ستة عشر كلية متعددة التخصصات والشعب لهن تتواجد بأصرحتها في أنحاء مختلفة من الجمهورية ٠

بل إن ما سبق من تحليل يوضح أن الجامعة استوعبت عماله نسائية تضاهى إن لم تكن ترتفع عن نظيراتها الموجودة على مستوى الاقتصاد القومي وعلاوة على هذا، فقد أتيح لها فرصه تقلد بعض المناصب القيادية ووفقا لآخر أخبار الجامعة فقد بلغ عدد عمداء كلياتها ٦١ عميدا منهم ٥٣ ذكور و٨ عميدات بكليات البنات (بنسبة ٥٠ % من إجمالي عمداء كليات البنات) منهن اثنتان تم تعيينهما توا في فرعى بور سعيد والخانكة ٠وتتم

حركة التعيينات القيادية خاصة بين أعضاء هيئة التدريس باستخدام معيار محايد تماما وهو **الكفاءة والأقدمية** بدليل عدم ثبات العمادة النوعية على خط واحد فعلى سبيل المثال نجد أن كلية التجارة للبنات بمدينة نصر كانت أول عمادة لها من الإناث وقد استمرت بالعمادة حتى انتهت فترة خدمتها الرسمية بالجامعة وانتقلت العمادة بعد ذلك إلى الذكور بحكم الأقدمية والكفاءة العلمية. ومن الطريف أن الكلية لا يتواجد بها سوى أربعة من الذكور من أعضاء هيئة التدريس والباقي من الإناث منهن وكيلة الكلية ورئيسات الأقسام الأربعة. وكذلك ففي تجارة تفهنا الأشراف تولت المرأة على التوالي العمادة فيها منذ إنشائها على الرغم من وجود أساتذة ذكور فيها ٠

ومن مظاهر مراعاة المرأة في التعليم الجامعي الأزهري أنه يتيح لها فرصة الاستقلالية بمناطق معينه وبمناخ تعليمي ومهني أنثوي ينتسب مسماها إلى نوعها ويذكر الجميع دائما بوجودها الفعال في المجتمع كدارسة وكعاملة وكقائدة ٠

عدم اقتصار التعليم الجامعي الأزهري على الأسلوب الخطى : فقد أبدت دراسة تحفظها على النظام التعليمي السائد لأنه يقوم على إتباع الأسلوب الخطى بارتقاء سلم تعليمي رأسي عبر المراحل التعليمية المختلفة والذي ينتهي بالتخرج ثم ممارسة العمل لنحو ٤٠ عاما ثم التقاعد (إسماعيل سراج الدين، ٢٠٠٠، ص ٣) والواقع أن الأمر يختلف بعض الشيء في جامعة الأزهر حيث يتاح فرصة التعليم الديني بشكل أفقي في جميع المراحل التعليمية التقليدية، بالاضافة إلى إتاحة فرصة التعليم الديني الرأسي كذلك

سواء لخريجيها من التخصصات غير الدينية أو لخريجي الجامعات الأخرى من خلال دراسات حرة أو كاملة لمن يرغبون في تحسين معارفهم الدينية أو لمن يرغبون في إتمام الدراسات العلمية العليا داخل جامعة الأزهر .

اتساع نطاق التغطية بخدمات جامعة الأزهر : تتميز جامعة الأزهر عن غيرها بانتشار عدد أكبر من فروع لها في شتى أنحاء الجمهورية بالاضافة إلى أعداد متزايدة من مراكزها المنتشرة خارج القطر المصري حتى في الدول الغربية (المجالس القومية المتخصصة، ٨٦، ص ٢، ص ٨٦) فالجامعة تغطى ١٥ منطقة متفرقة بالجمهورية بخدماتها التعليمية الموجهة إلى البنين وهى الدراسة، ومدينه نصر والمنوفية وطنطا ودسوق والزقازيق والمنصورة وتفهنا الأشراف ودمياط وإيتاى البارود ودمنهور وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان، بينما تقدم للبنات خدمات تعليمية منفصلة في ١١ منطقة هي مدينة نصر وطنطا ودسوق وتفهنا الأشراف ودمنهور والإسكندرية وبنى سويف وسوهاج أضيف إليها توا بور سعيد والخانكة. (الأرقام مشتقة من بيانات إدارة المعلومات والاحصاء، ٢٠٠٠، ص٥ - ٨)

وقد ارتفع عدد الكليات التي تضخ الخدمات التعليمية للجامعة من ثلاثة فقط كلها دينية للذكور في عام١٩٣٠ إلى ٦١ كليه في نوفمبر ٢٠٠١ منهم ٤٥ كليه للبنين و١٦ كليه للبنات وتوضح الأرقام أنه في عام ٩٢/٩١ كان عدد كليات الجامعة ٤١، ثم ارتفع إلى ٤٤ في العام التالي ثم إلى ٤٦ في عام ٩٤/٩٣ ثم إلى ٥٠ في عام ٩٥/٩٤ ثم إلى ٥٣ في عام ٩٦/٩٥ ثم بلغ ٥٤ كليه في عام ٩٧/٩٦ حتى أصبح عددها الحالى ٦١ كلية . وإن كان ذلك يدل، فليس فقط على **التطور التوسعي المستديم** لنطاق الخدمات التعليمية

لجامعة الأزهر ولكن أيضا على **زيادة الطلب الفعال** علـــى تلـــك الخـــدمات المتميزة مما يدفع الجامعة إلى القيام بتلك الحركات التوسعية المستمرة - بـــل إن كثيرا من الأهالي في بعض المناطق خارج القاهرة قام بتولي مهمة إنشاء كليات بأكملها في بلادهم للاستفادة من تلك العلوم التي لا تضـــاهيها أخـــرى وذلك مثلما حدث في تفهنا الأشراف وأسيوط ٠

خـــاتمـــة وبـــعض المـــقترحـــات

مقدمـــة

يشير ناصر الأسد (٩٦، ص ١٠٧) إلى أن سلم العمالة يتكون عـــادة من ثلاثة مستويات غير ماهرة، متوسطة، وعالية ٠ ويرى أن التعليم العـــالي يتيح ذلك النوع الأخير من المهارات الراقية فهل تتصف العمالـــة التعليميـــة داخل الجامعات بذات المهارة المرتفعة التي يفترض أنها المسئولة عن خلقها وتنميتها في المدخلات البشرية الجامعية ؟ كان ذلك التساؤل هو الحافز الذي استحث على قيام الدراسة الحالية التي اهتمت بتوجيه نظرة تقييميـــة لمـــدى كفاءة العملية التعليمية الجامعية في مصر ولدواعي الدقة ومزيد من التعمـــق في التشخيص والاستنتاجات المنطقية، تركز التحليل في صورته النهائية على جامعة الأزهر التي تتميز بوضع خاص بين الجامعات المصرية، بل والعالمية أيضا ٠

ولقد توصلت الدراسة إلى عدد كبير من النتائج التي يؤمل أن يستفيد بها المسؤولون على مستوى الدولة أولا، وعلى مستوى الجامعات بشـــكل عـــام وجامعة الأزهر على وجه الخصوص ٠

أهم نتائج الدراسة :

يتضح من نتائج تحليل **التكاليف والعوائد للتعليم الجـــامعي**، أن نســـبة الإنفاق على التعليم الجامعي لا يرتبط بالضرورة بدرجة تقدم الـــدول، كمـــا لوحظ أن الجامعات المصرية كلها تعانى من ارتفاع نسبة الفاقد والمـــدخلات

البشرية المتمثلة في الدارسين داخل أروقتها مع تفاوت مخصصات الإنفاق على هؤلاء الدارسين بين الجامعات المختلفة - وفيما يتعلق **بجامعة الأزهر** فقد لوحظ سوء وضعها من حيث انخفاض متوسط الإنفاق على الطالب فيها، وانخفاض نسبة الخريجين وارتفاع نسبة الإهدار في الدارسين مقارنة بكثير من الجامعات المصرية الأخرى - إلا أنها تميزت على ست منهن بارتفاع نسبة القيد بالدراسات العليا، وتميزت على الجميع بارتفاع وتنوع الوافدين للدراسة بها من الخارج خاصة في مجالات علوم الدين واللغة العربية .

ومن منظور آخر يركز على تقييم **جودة الأداء التعليمي الجامعي** ثم من خلال تقصي الوضع التوازني بين الدارسين كمدخلات، والمعلمين كمنتجين للقيم المضافة المنشودة، اتضح أن هناك خللا في التوزيع النسبي بين الفئتين المذكورتين من ناحية، وبين شقي فئة منتجي التعليم من ناحية أخرى ووجد أن **جامعة الأزهر** تقع في المرتبة السادسة بين الجامعات الأكثر خللا في التوزيع النسبي للطلبة على المعاونين، ولكنها تميزت بانخفاض درجة الخلل في التوزيع النسبي للطلبة على أعضاء هيئة التدريس حيث تقع في المرتبة الخامسة بين أقرب الجامعات المصرية إلى الوضع التوازنى المذكور وكذلك يتحسن وضعها في التوزيع النسبي بين أعضاء التدريس . والمعاونين فيها عن ثماني جامعات مصرية - كما يتحسن الوضع التوازنى في مرحلة الدراسات العليا بالجامعات المصرية إجمالا وفى جامعة الأزهر على وجه الخصوص حيث قدر معامل طلبة الدراسات العليا / أستاذ فيها بنحو ١.٦ فقط محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد المنوفية كأقرب الجامعات إلى الوضع

التوازني المعنى. وأخيرا فقد لوحظ معاناة الجامعات المصرية من اختلال يتعلق بالتوزيع النسبي بين الكليات ذات الأنماط العلمية المختلفة . فقد كان هناك قصور خطير في تعليم **الدين واللغة العربية** في الجامعات المصرية بينما انفردت جامعة الأزهر بتكثيف الإنتاج التعليمي لها في ذلك المجال كما لوحظ الميل الشديد إلى **التعليم النظري** الذي يمكن أن يمثل مشكلة اقتصادية بالغة الخطورة لأن الاقتصاد الجديد الذي يعم مصر وبقية دول العالم الآن يقوم أساسا على العلوم المعملية والتطبيقية والتقنية .

وبالانتهاء من الجزء الأساسي للتحليل التقييمى المقارن بين الجامعات المصرية مع إبراز الوضع في جامعة الأزهر كحاله متميزة من وجهة نظر الدراسة الحالية فقد اتضح من الجوانب الإضافية المكملة للصورة الملتقطة لجامعة الأزهر كمحور الاهتمام الرئيسي للدراسة، أن هذه الجامعة العريقة تستحوذ على ثاني أكبر **قوة إنتاجية تعليمية** بعد جامعة القاهرة . وقد اتضح أن ٤.٦ % في المتوسط يتم إيفاده سنويا من تلك القوة إلى الخارج في حركة **ابتعاث** ثقافي وتعليمي وتدريبي مستمر مما يساهم في تنمية القدرات العلمية والتعليمية لتلك القوة المنتجة الذي يساهم بلا شك - في انتشار الآثار الإيجابية لتلك القدرات المكتسبة وفقا للمعايير العلمية الدولية ليس فقط إلى الدارسين ولكن أيضا إلى بقية أعضاء الهيئة التعليمية وذلك من خلال الأشكال المختلفة من الاحتكاك المهني واللقاءات العلمية والتحكيمات البحثية ٠

وبالإضافة إلى إتاحة فرص التنمية التعليمية والعلمية الأفقية والرأسية في الدول المتقدمة فقد أتاحت جامعة الأزهر لأبنائها من القوة التعليمية فرصة تحسين مستوياتهم الاقتصادية وتوسيع نطاق تقديم خبراتهم المتميزة إلى آفاق

خارجية وذلك من خلال **الإعارات** التي شملت ٢٢.٤ % منهم وإن كانت الغالبية العظمى من المعارين أو الحاصلين على إجازات خارجية من أعضاء هيئة التدريس - أما المعاونون فنجد ٣.١ % منهم فقط يتمتعون بتلك الميزة النسبية وكلهم من **الإناث** فيما عدا أربعة فقط من المعيدين ٠

ويتضح من النقطة الأخيرة أول ميزة نسبية تتمتع بها صغار العاملات في حقل المعاونين عن نظرائهن من العاملين حيث ترتفع نسبتهن بين المعارين أو الحاصلين على إجازات خارجية التي عادة ما تكون مرافقة للزوج وبالتالي يتاح لهن فرصة أفضل للتفرغ للانتهاء من دراساتهن البحثية العليا بدون الالتزام بأية عملية مهنية أخرى، وعلى أية حال، فقد لوحظ أن كليات البنات تتميز إجمالا عن كليات البنين بارتفاع نسبه المتواجدين فيها من أعضاء العملية التعليمية مما يضمن سير تلك العملية بشكل أكثر استقرارا وكفاية منها في كليات البنين التي ترتفع فيها نسبة المعارين مع زيادة عدد الطلبة عنه في كليات البنات.

أما عن **العاملين** في غير المجالات التدريسيه فيمكن تصنيفهم إلى مجموعتين رئيسيتين أولاهما العاملين بالكليات والثانية العاملين في مجمع الإدارات . ونتيجة لعدم الاختلاط، تصنف الفئة الأولى بدورها إلى عاملين في كليات البنين وعاملين في كليات البنات حيث تعمل كل فئة في ظل نظام مستقل نسبيا وإن كانت نتائج الأعمال تصب في النهاية في وعاء واحد هو مجمع الإدارات بقيادة رئيس الجامعة ونوابه الثلاثة .

ومن أبرز النتائج حولهم أن الوضع **التعليمي** بالإدارات أفضل منه في الكليات مع تمتع نسبة أكبر من العاملين في الإدارات بمناصب قيادية أو معدة لذلك ٠ وعلى مستوى الكليات ترتفع نسبة حاملي الشهادات العليا في البنين عنها في البنات . بينما تنخفض نسبة الأميين في البنات عنها في البنين ٠ ومن بين العاملين بالجامعة وجد ١٩٢ ممن انتهوا من الدراسات العليا منهم ١٣ حاملين لدرجة الدكتوراه : ٨ في الإدارات و٥ في البنين ولا أحد في كليات البنات ٠ كما وجد ٥٩٥ من إجمالي العاملين يشغلون درجتي كبير وأولى وذلك بنسبه ٩.٨% وتشكل النساء ١.٥ % من تلك **المناصب ذات الطبيعة القيادية** مما يعكس الانخفاض النسبي **للمشاركة النسائية** في اتخاذ القرارات المصيرية لجامعة الأزهر والإشراف على تنفيذها .

وعلى الرغم من الاتجاهات المعادية لجامعة الأزهر والتي تنصب في معظمها على انتقاد تعليمها للدين وذلك من منطلق عدائها المتأصل لذلك الدين القيم ومحاكاتها العشوائية لكل ما يسلب منهم أي هوية ذاتية، فقد ثبت في الفصل الرابع والأخير انفراد جامعة الأزهر بعدد كبير من المميزات النسبية من أهمها الحفاظ على الدين واللغة العربية **والهوية** الذاتية الوطنية، والمساهمات الفعالة في كثير من **القضايا** المصيرية الجارية على المستويين المحلى والدولي، والتفاعل الثقافي مع **العالم** الخارجي والقيام بدور إعلامي لا مثيل لـــه، والتوافق مع إستراتيجية الحاجات **الأساسية** وحقوق الإنسان والأسبقية والاستمرارية في مراعاة حقوق **المرأة** في الدراسة والتوظف بل وفى تقلد المناصب القيادية أيضا، والجمع بين التعليم **الأفقي** والتعليم الرأسي، واتساع نطاق **التغطية** بالخدمات التعليمية على المستويين المحلى والخارجي٠

بل إن كثيرا من الملامح الجامعية المعروفة في جامعات العالم الآن تم استنباطها من جامعة الأزهر في شكلها الأول مثل روب المناقشة المأخوذ عن جبه الشيخ، ولقب كرسي الأستاذية المأخوذ من المقعد الذي كان الشيخ يجلس عليه أثناء محاضراته، ووظيفة معيد التي أخذت من عادة اختيار الشيخ الأزهري القديم لأحد الطلبة النابهين لديه ليتولوا إعادة شرح ما قال على بقية الطلبة ٠

وعلى الرغم من تلك المميزات الواضحة للتعليم الجامعي بالأزهر فما زالت تحتاج إلى مزيد من الرعاية من قبل المسئولين كما نقدم فيما يلي بعض المقترحات لتعظيم مستوى الكفاءة الداخلية بل والخارجية للتعليم الجامعي بالأزهر ٠

بعض المقترحات

في خضم محاولات تطوير التعليم الجامعي في مصر، تتجه الدولة إلى تطبيق أشكال ونظم جديدة له مثل التعليم المفتوح والتعليم الإرشادي (الهيئة العامة للاستعلامات، ٩٩، ص ١٦٢) ونظرا لأهمية هذين النظامين في إتاحة خدمات التعليم للراغبين بلا قيود من سن وتفرغ وغيرهما فإننا نقترح إنشائهما في جامعة الأزهر ولكن مع مزج العلوم التقليدية بالدين حفاظا على الطابع الأزهري المتميز مثلما يحدث في مجالات الاقتصاد الإسلامي ٠

ومن الوسائل المستحدثة التي ثبتت فعاليتها في تحسين **الأداء التحصيلي** وتخفيف الشعور بالملل لدى الدارسين، تطبيق أسلوب التعليم التبادلي والدوائر التعليمية (إبراهيم حسن، ٩٥، ص ٤٦ - ٥٢)، ويقترح أن يطبق

هذين الأسلوبين في السكاشن التي يديرها المعاونون مع أهمية تركيز المحاضر على أسلوب التوجيه وتجنب أسلوب التلقين الذي يقتل الإبداعات الفقيرة الكامنة في الدارسين . كما يجب الاهتمام بالتوسع في استخدام الأساليب التعليمية المتطورة الأخرى مثل الفيديو التفاعلي الذي يجمع بين خصائص الفيديو العادي والكومبيوتر والهيبرميديا متعددة الوسائط التعليمية .

وكما يوصى أحد أهلها، يجب إعادة توزيع المخصصات التي تدفعها الحكومة للجامعات المصرية بشكل أكثر تكافؤا (المجالس القومية المتخصصة، ٨٦، ص ١٩٠) فمن الضروري زيادة الاعتمادات المالية الممنوحة لجامعة الأزهر على الأقل إلى **الحد المكافئ لما يمنح من اعتمادات مقابلة للجامعات المصرية الأخرى** . ومن جهة أخرى فقد ثبت انخفاض متوسط نصيب الطالب الجامعي بالأزهر من الإنفاق الحكومي مقارنه بنظرائه في الجامعات الأخرى، كما أن محمد منير (٩٢، ص ١٥٧) كان محقا حين تحفظ على أن مرتب عضو هيئة التدريس يمنح له مقابل التدريس فقط بينما يتم تجاهل البحث العلمي الذي يمثل المادة المغذية اللازمة لاستمرارية حياته المهنية الأكاديمية وللتمكن من الارتقاء على درجاتها العليا – ذلك الذي يتطلب نفقات تلتهم معظم ما يحصل عليه من راتب ومكافآت .الأمر يتطلب إذن نوعين من الحلول أحدهما **زيادة الاعتمادات الحكومية** لجامعة الأزهر ويتمثل الثاني في ضرورة سعى الجامعة لتحسين **قدراتها التمويلية الذاتية** برفع الرسوم الدراسية بعض الشيء وفرض رسوم على بعض الخدمات الإضافية مثل الالتماسات المقدمة بعد ظهور نتائج الامتحانات – ليس فقط أسوة بالجامعات المصرية الأخرى ولكن أيضا لإكساب الطلب

على مثل تلك الخدمات نوعا من الجدية والالتزام من جهة الدارسين، وتحقيق نوع من الحوافز لمن يؤدون تلك المهام الإضافية وكذلك يجب التوسع في حركة استقبال الوافدين ورفع رسوم التعليم إلى حد يتقارب مع المستوى العالمي المناظر . كما يقترح إقامة **مجمعا للمشروعات التجارية** يدار لصالح جامعة الأزهر ويشارك في تشغيله كل التخصصات المختلفة بمنتجات تتلاءم مع تلك التخصصات مثل مشاركة كليات الزراعة والصيدلة والاقتصاد المنزلي في إنتاج مواد غذائية وأعشاب طبية وتولى كليات الهندسة بالأزهر مسئوليه أعمال المباني والكهرباء والإلكترونيات وغيرها المتعلقة بالجامعة وبكل العاملين بها ومشاركة كليات التجارة في مجالات الحسابات والاستشارات والإشراف وكتابة الأبحاث العلمية٠٠ كما يقترح إشراك الطلاب الراغبين في العمل في ذلك المجمع المقترح بحيث يؤمل أن تتحقق من خلال عدة منافع : تحسين المستوى التمويلى للجامعة، وتحسين المستويات الاقتصادية للعاملين بالجامعة ولطلابها أيضا مع تقديم خدمات متميزة لهم بأسعار خاصة مثلما يحدث في. مستشفيات الأزهر

ومن أجل ربط التعليم الجامعي بالأزهر بسوق العمل، يقترح الاتجاه نحو تطبيق أسلوب **الشراكة ما بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني** كما أوصى بذلك "لين أولسون" (٢٠٠٠، ص ١٢٦ - ١٣٩)٠ ويمكن أن يتم البدء فورا في تحقيق أول خطوات هذه الشراكة من خلال الربط الحتمي بين المحاضرات النظرية وبين الدورات التدريبية لذات الطلاب في مجالات المهن الملائمة - مع إنشاء **صندوق لعمالة الطالب** يتم تمويله من قبل الطلبة

الموسرين والقطاعات التطوعية حيث يتم تقديم قروض استثمارية تمكن الطلبة الراغبين في ممارسة أنشطة اقتصادية صغيرة أثناء سنوات دراستهم، على أن يتم تعيينهم في أعمال تلقائية داخل الجامعة أو المجمع المقترح سابقا أو في الجهات التطوعية بحيث يتم سداد ما اقترضوه من خلال العمل لدى تلك الجهات ويمكن تثبيت الكفء منهم بعد ذلك ٠

كما يجب تطبيق مبدأ **تقسيم العمل التعليمي والتخصص** الذي نادى به محمد غنيمة (٩٦، ص ١٠٦) وذلك من أجل رفع الإنتاجية التعليمية - فعلى سبيل المثال يصبح لدى الجامعة فريقين من الأساتذة أحدهما يتولى الدراسات الأكاديمية والآخر يتولى الأنشطة التطبيقية لتلك الدراسات مع تنسيق الجهود بين كلا الفريقين والحرص على عدم تداخل المهام بينهما ٠

وأولا وأخيرا، أوصى بشدة بضرورة عمل الجامعات المصرية في أجواء **تكامل** بناء وليس تنافس يتسبب في زيادة الفاقد في الموارد التعليمية المتاحة . ويجب أن تدور أنشطة الجميع في فلك **الانتماء** إلى الوطن الأم والسعي الفعال إلى النهوض به وبأبنائه ٠

قـــائمـــة المـــراجـــع

أولا : المـــراجع العربيـــة

الكتـــب

١- أوين بايك، ١٩٩٥ **نهاية النمـــو الاقتصـــادي وبدايـــة الخصـــائص البشرية**، دار الشروق، القاهرة .

٢- إبراهيم حسن، ١٩٩٥، **بحوث في تكنولوجيا التعليم ودورهـــا فـــي زيادة التحصيل العلمي، الإنتاج والجودة**، بدون ناشر، القاهرة ٠

٣- حازم الببلاوي، ٢٠٠٠، **محنه الاقتصاد والاقتصاديين**،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٠

٤- روبرت كارلسون، ١٩٩٤، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر - كندا ٠

٥- زينب الاشوح، ١٩٩٤، **الاقتصاد التطبيقي بين المجـــالات العلميـــة المختلفة**، دار النهضة العربية، القاهرة ٠

٦- زينب الاشوح، ١٩٩٤، **الاقتصاد الوضعي والاقتصـــاد الإســـلامي - نظرة تاريخية - مقارنـــه**، عـــين للدراســـات والبحـــوث الإنســـانية والاجتماعية، القاهرة ٠

٧- عابديه خياط، ١٩٨٣، **دور التعليم العالي في التنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية**، دار البيان العربي، جدة٠

٨- عباس محجوب، ١٩٨٧، **نحو منهج إسلامي في التربية والتعلـــيم**، مؤسسه علوم القرآن (عجمان)، ودار بن كثير (دمشق، بيروت) .

٩- عبد الرحمن بن خلدون، ١٩٩٣، **مقدمة بن خلدون**، نسخة مستحدثة، دار الكتب العلمية، بيروت ٠

١٠- سنيه قراعة، ١٩٦٨، **تاريخ الأزهر في ألف عام**، مكتب الصحافة الدولي للصحافة والنشر، القاهرة ٠

١١- فايز مينا، يناير ٢٠٠١، **التعليم العالي في مصر - التطور وبدائل المستقبل**، منتدى العالم الثالث،أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد (٥)، مكتبه الانجلو المصرية، القاهرة٠

١٢- لين أوليون، ٢٠٠٠، **ثورة في التعليم من المدرسة إلى العمل**، ترجمة شكري مجاهد، الطبعة الأولى الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ٠

١٣- ماجدة ربيع، ١٩٩٢، **الدور السياسي للأزهر ١٩٥٢ - ١٩٨١** مركز البحوث والدراسات السياسية، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ٠

١٤- محمد البغدادي، ١٩٩٨، **تكنولوجيا التعليم والتعلم**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة ٠

١٥- محمد محروس، ١٩٩٠، **اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ٠

١٦- محمد خفاجى، ١٩٨٧، **الأزهر في ألف عام** (ثلاثة أجزاء)، الطبعة الثانية، عالم الكتب (بيروت)، مكتبه الكليات الأزهرية (القاهرة)

١٧- محمد غنيمة، ١٩٩٦، **اقتصاديات تعليم الكبار، القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي**، سلسلة دراسات وبحوث رقم (٤)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ٠

١٨- محمد مرسى، ١٩٩٢، **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، دار النهضة العربية، القاهرة ٠

١٩- ناصر الدين الأسد، ١٩٩٦، **تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي**، روائع محمد لاوى، عمان، الأردن ٠

٢٠- يوسف أسعد، ١٩٩٤، **الجامعة بين التعليم والثقافة**، نهضة مصر، القاهرة ٠

الدوريات

١- أحمد عاشور، ١٩٩٤ " تعقيب على دراسة عقبات في طريق التربية الإسلامية "، **مؤتمر المناهج التربوية والتعليمية في ظل الفلسفة الإسلامية والفلسفة الحديثة**، ٢٩-٣١ يوليو ١٩٩٠، المعهد العالي للفكر الإسلامي والجمعية العربية للتربية الإسلامية، القاهرة ٠

٢- أحمد المهدى، ١٩٩٤ " تعليم القيم فريضة غائبة في نظم التعليم " **مؤتمر المناهج التربوية والتعليمية في ظل الفلسفة الإسلامية والفلسفة الحديثة**، ٢٩ - ٣١ يوليو ١٩٩٠ المعهد العالي للفكر الإسلامي والجمعية العربية للتربية الإسلامية، القاهرة .

٣- إسماعيل سراج الدين، سبتمبر ٢٠٠٠، " تحديث التعليم من أجل التنمية " **المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية**، ١٧ - ١٩ سبتمبر، المحور الأول : التعليم والتنمية، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، القاهرة ٠

٤- أحمد الصفتى، سامى فتحي، ١٩٩٠ " تحليل جوانب العائد والتكلفة الاجتماعية للتعليم الجامعي "، **ندوة سياسة التعليم الجامعي - الأبعاد السياسية والاقتصادية**، ٢٤ - ٢٥ يناير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ٠

٥- إدارة المعلومات والاحصاء، ٢٠٠٠، **النشرة الإحصائية السنوية للعام الجامعي ٩٩ /٢٠٠٠**، الإدارات العامة لمركز المعلومات والتوثيق، جامعة الأزهر، القاهرة ٠

٦- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، سبتمبر ١٩٩٨، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، القاهرة الكويت، أبو ظبي ٠

٧- البنك الدولي، ٢٠٠٠، **مؤشرات التنمية في العالم**، مركز المعلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، القاهرة ٠

٨- باقر سلمان، ١٩٩٣، " التعليم والتدريب والعمالة في الخليج العربي "، المجلة المصرية **للتنمية والتخطيط**، العدديين الأول والثاني، المجلد الأول، معهد التخطيط القومي، القاهرة ٠

٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧**، نيويورك.

١٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠**، نيويورك .

١١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، يونيو ١٩٩٩، **الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢ - ١٩٩٨**، القاهرة ٠

١٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، يونيو ٢٠٠٠، **الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٣ - ١٩٩٩**، القاهرة ٠

١٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، يوليو ٢٠٠١، "دراسة عن العمالة والبطالة بجمهورية مصر العربية "، **ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية**، ١٤ - ١٦ يوليو، الجزء الأول، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة ٠

١٤- خالد العمرى، إبريل ٢٠٠١، " التعليم العالي في الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين "، المنتدى الفكري : **المواصفات العالمية للجامعات**، ٢٥ - ٢٦ إبريل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية(جامعة الدول العربية)، القاهرة؛كلية الحدباء (جامعة الموصل) الموصل ٠

١٥- رئاسة جامعة الأزهر، ١٩٩٨، **التقرير السنوي عن شئون الجامعة العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ومستويات العاملين**، جامعة الأزهر، القاهرة ٠

١٦- زينب الاشوح، مايو ١٩٩٦ " محو الأمية الدينية بين المتعلمين المسلمين - منظور اقتصادي إسلامي تربوي مشترك " مؤتمر **مناهج التربية الدينية الإسلامية في التعليم العام في الوطن العربي**، ٢٩-٣١ مايو، رابطة الجامعات الإسلامية ومركز صالح كامل الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة ٠

١٧- العلاقات العامة، ١٩٩٦ **جامعة الأزهر في سطور**، جامعة الأزهر، القاهرة ٠

١٨- عفاف نخله، مايو ١٩٩٧، " استخدام البرمجة الخطية في قطاع التعليم " **مذكرة خارجية رقم (١٥٩٢)**، معهد التخطيط القومي، القاهرة ٠

١٩- سمير رضوان، يوليو ٢٠٠١ " المرأة المصرية في سوق العمل نظرة مستقبلية"، **منتدى المرأة المصرية في سوق العمل**، الأحد ٨ يوليو، منظمة العمل الدولية، القاهرة .

٢٠- لطف الله إمام صالح، مارس ١٩٩٧، " تقويم لتطور القوة الشرائية للتمويل الحكومي لمنظومة الجامعات المصرية "، **تطوير التعليم العالي في مصر من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة**، سلسله قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٨، معهد التخطيط القومي، القاهرة ٠

٢١- لجنه التعليم والبحث العلمي والشباب، ديسمبر ٢٠٠٠، **التقرير النهائي حول خطة قومية لإعداد الشباب لدخول الألفية الثالثة**، دورة الانعقاد العادي الحادي والعشرون، مجلس الشورى، القاهرة ٠

٢٢- الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٦ **إنجازات لمستقبل مصر**، وزارة الإعلام، القاهرة

٢٣- المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٦، **سياسة التعليم الجامعي - دراسات وتوصيات**، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ٠

٢٤- المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٦، **جامعة الأزهر، الواقع والمشكلات**، الدورة ١٢، القاهرة

٢٥- المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٩، **موسوعة المجالس القومية المتخصصة**، المجلد السابع ، القاهرة ٠

٢٦- المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٩، " تعليم أزهري، بحث علمي، قوى عاملة "، **موسوعة المجالس القومية المتخصصة ٧٤-٨٩**، الجزء الثامن، القاهرة ٠

٢٧-مجلس الوزراء، ١٩٩٢، **مبارك والتعليم، نظرة إلى المستقبل**، القاهرة٠

٢٨- مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠ **الجامعات والتعليم المفتوح للعام الجامعي ٩٩/٢٠٠٠**، المجلد الأول، وزاره التعليم العالي، القاهرة ٠

٢٩- مركز المعلومات والتوثيق، ١٩٩٩، **الإحصاء السنوي للتعليم العالي ٩٧ / ٩٨ - جامعة الأزهر - الأكاديميات - الجامعة الأمريكية**، المجلد السادس، وزارة التعليم العالي، القاهرة ٠

٣٠- مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، **المفكرة الإحصائية للعام الجامعي ٩٩ /٢٠٠٠**، وزارة التعليم العالي، القاهرة ٠

٣١- موازنة الجهاز الإداري للدولة من ١٩٩٦/٩٥ حتى ٢٠٠٠/٩٩ **قطاع التعليم والبحوث والشباب**، تقارير سنوية، جامعة الأزهر، القاهرة ٠

٣٢- مصطفى رمضان، سبتمبر ٢٠٠٠ "، دور الأزهر الثقافي والعلمي في العالم الإسلامي" **المؤتمر العالمي لجامعة الأزهر بمناسبة مرور أربعة عشر قرنا على دخول الإسلام** في مصر، ١٠ - ١٢ جمادى الآخر ١٤٢١هـ / ٨ - ١٠ سبتمبر ٢٠٠٠م.

٣٣- محمد عيد، مارس ١٩٩٧، " اتجاهات تطوير التعليم العالي "، **تطوير التعليم العالي في مصر من أجل التنمية ومواجهه مشكله البطالة**، سلسله قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٠٨، معهد التخطيط القومي، القاهرة ٠

٣٤- مفيد شهاب، سبتمبر ٢٠٠٠ "، مستقبل التعليم الجامعي والبحث العلمي " **المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية**، ١٧ - ١٩ سبتمبر، المحور الأول : التعليم، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، القاهرة ٠

٣٥- منقذ داغر، إبريل ٢٠٠١ " استراتيجية إدارة الجودة الشاملة مدخلا لتطوير التعليم العالي في الوطن العربي "، المنتدى الفكري : **المواصفات العالمية للجامعات**،٢٥ - ٢٦ إبريل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية)، القاهرة، وكليه الحدباء (جامعة الموصل)، الموصل ٠

٣٦- نشأت فهمي، أبريل ٢٠٠١، " التعليم الإداري وتحديات التطور الاقتصادي والاجتماعي"، المنتدى الفكري : **المواصفات العالمية للجامعات** ٢٥ - ٢٦ إبريل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية)، القاهرة، وكلية الحدباء (جامعة الموصل)، الموصل.

٣٧- وزارة التعليم العالي - قطاع الكتب، أكتوبر ١٩٩٤، **مشروع مبـــارك القومي - إنجازات التعليم في ثلاثة أعوام**، القاهرة ٠

٣٨- وزارة التعليم العالي، وحدة المعلومات، ٢٠٠٠/٢٠٠١، **كليات ومعاهد التعليم العالي في ج.م.ع.**، وزارة التعليم العالي، القاهرة ٠

ثـــانيـــا المـــراجـــع الأجنبية
BOOKS

1- Ansel Sharp, Charles Register, Richard Leftwich, 1990 **Economics of Social Issues**, 9 Th Ed, B.P.I, I RWIN, Homewood, Boston, U.S.A

2- Adam Smith, 1937, **An Inquiry Into Nature and Causes of the Wealth of Nations**, Meissed by Modern Library, Random House Inc. Book 11, U. K.

3- Michael Todaro, 1994, **Economic Development**, 5 Th edition, Longman, New York. London .

Periodicals

1- The International Bank for Reconstruction And Development & The World Bank 1994, **Population And Development,** World Bank Publications, Washington, D.C.

2- Ministry of Education, Oct. 1993 " Educational Achievements in Two Years **" Mubarak's National project,** Cairo.

3- Public Relations, 1998, **A Documentary Symposis About Al- Azhar University,** Al-Azhar University Cairo.

4- State Information Service, 2000**, EGYPT 1999 Year Book,** Ministry of Information, Cairo.

5- United Nations, 1998, **Educational Scientific And Cultural Organization Statistical Yearbook**, Unesco Publishing Berman Press, U.S.A.

6- UNESCO, 1999 **Statistical Year Book**, UNESCO Publishing & Berman Press. U.S.A.